

سلسلة كتب الإسلام ووطن
الكتاب الثامن والثمانون بعد المائة

ضُرِبَ التُّورُ السَّافِي

الْبُهِجَةُ وَالْقِنَاعُ

د/محمد حسين الخفاري

جميع حقوق الطبع والنشر والتصوير والاقتباس
والترجمة والنقل محفوظة لمشيخة الطريقة العزمية

الطبعة الأولى

صفر^{٢٧} ١٤٣٧هـ - ديسمبر ٢٠١٥م

عنوان الكتاب	حزب النور السلفي الوجه والقناع
المؤلف	د. محمد حسيني الحفاوى
الناشر	دار الكتاب الصوفى
عنوان الناشر	١١٤ ش مجلس الشعب - السيدة زينب
رقم التليفون	٠٢/٢٣٩٠١٠٣٠

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله
وصحبه، وبعد:

إن حزب النور السلفى من الأحزاب التى تم الموافقة عليها
من قبل لجنة شئون الأحزاب فى مصر عقب ثورة ٢٥ يناير
٢٠١١م مباشرة.

وقد حصل الحزب فى أول انتخابات برلمانية بعد ٢٥ يناير
٢٠١١م على نسبة ٢٢% من مقاعد مجلس الشعب.

ويعلم الجميع أن حزب النور هو الذراع السياسى للدعوة
السلفية بالإسكندرية، حيث إن مؤسسى الدعوة السلفية
بالإسكندرية " محمد إسماعيل المقدم، ياسر برهامى، سعيد عبد
العظيم، أحمد فريد، عبد المنعم الشحات،.... " هم الآباء
المؤسسون لحزب النور السلفى.

وهذا لا يحتاج لدليل، حيث إنه واضح وضوح الشمس،
فعندما كان المتحدث الرسمى للحزب " نادر بكار " يخرج بأحد
التصريحات، ما كان من د. ياسر برهامى " منظر الدعوة
السلفية بالإسكندرية " إلا ويخرج معلقاً محددًا الحلال من
الحرام، وما على الأخ نادر إلا السمع والطاعة، حدث هذا
مرارًا وتكرارًا سواء مع نادر بكار أو رئيس الحزب!!

وهدف هذه الدراسة الموجزة:

هو عمل مقارنة علمية بين ما ورد ببرنامج حزب النور، والذي قدم للجنة شئون الأحزاب وتمت الموافقة على الحزب بناء عليه، وبين أفكار ورؤى " الدعوة السلفية بالإسكندرية " والتي يعتبر الحزب مجرد ذراع سياسي لها يأتصر بأمرها ولها السلطة العليا على رئيس الحزب وأعضائه، وهى التى تحدد سياسية الحزب وخططه وأهدافه.

لمعرفة هل هناك تطابق بين البرنامج المعلن لحزب النور وبين أفكار ورؤى الدعوة السلفية بالإسكندرية " مؤسسة الحزب"؟!

أم تم خداع مؤسسات الدولة المصرية، وتقديم برنامج لا يتعارض ظاهرياً مع الدستور والديمقراطية وأسس الدولة الحديثة، لمجرد الحصول على الشرعية القانونية للحزب، ثم بعد التمكين والحصول على الأغلبية... تظهر أفكار الحزب الحقيقية المعادية للدستور ودولة القانون؟!

والدارس للمدرسة السلفية بالإسكندرية يعرف جيداً أن الرؤية الفقهيّة لها تبيح ذلك، حيث تؤمن بما يعرف بـ " فقه عصر الاستضعاف وفقه عصر التمكين " وأن لكل عصر ووقت فتاويه المناسبة له؟!

وبناء على تلك الرؤية من الممكن وضع برنامج ليناسب
"عصر الاستضعاف" ثم سيتغير الوضع عند "التمكين"؟!
ومع أن هذه القاعدة يؤمن بها جميع تيارات " الإسلام
السياسي"، وتعتبر من الأصول عندهم، والتي أصّلوا منها
أصولاً منهجية كثيرة!!!

إلا أنها تسببت في كوارث كبرى، حيث فوجئ الناس
بالتعارض الكارثي بين ما كان يقال " قبل التمكين " من:
المطالبة بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، واستقلال
القضاء والأزهر، والفصل بين السلطات، وعدم التعسف في
استخدام السلطة، وحق التظاهر والإضراب السلمى، وحرية
الإعلام.

وما تم " بعد التمكين " من:

تكفير الدستور والديمقراطية ومواثيق حقوق الإنسان،
والتدخل في أعمال القضاء من غلق المحكمة الدستورية العليا
وحرق المحاكم وإرهاب القضاة وقتلهم ومحاولة إقرار قانون
يسرح ٣٥٠٠ قاض من كبار القضاة ويتدخل في عملهم
ويمنعهم من مجرد حق الاعتراض على أعمال السلطة التنفيذية،
والتخطيط لعزل شيخ الأزهر بقانون تفصيل، ومنع حق التظاهر
والاعتصام السلمى، ومحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامى لإرهاب

الإعلاميين وغير ذلك.

وإذا لم يكن هذا نفاقاً؟! فما هو النفاق إذاً؟!

ومن العار الادعاء بأن هذه قاعدة فقهية إسلامية !!!

ومحاولة لصقها بالإسلام وبرسوله الكريم، تحت دعوى أن الإسلام أقر الجهاد بالمدينة بعد التمكين ولم يقره بمكة زمن الاستضعاف!!

والدليل على زيف هذه القاعدة بهذا الفهم السقيم واللئيم أن رسول الإسلام العظيم، عرض عليه زعماء مكة الأموال حتى يكون أغناهم، والملك حتى يكون ملكاً للعرب، على أن يترك دعوته !

فبمنطق " فقه عصر الاستضعاف وفقه عصر التمكين " كان على النبي ﷺ الموافقة على الحصول على المال أو الموافقة على أن ينصب " ملكاً " وعند " التمكين " ينشر دعوته مستخدماً السلطة والملك، كما هو مخطط جماعات " الإسلام السياسى " الآن، فإنها بعد التكوين واستقطاب الأعضاء، تخطط للوصول للحكم، سواء بالعنف المسلح أو باستخدام وسائل الديمقراطية (النقابات نموذجاً)!! فالهدف واحد (الحكم)، مهما تغيرت الوسائل للوصول إليه.

وعندما تسأل منظري هذه الجماعات: هل هدفكم الوصول

لسدة الحكم؟ يكون الجواب: إننا نهدف للوصول للحكم، لتحكيم
شرع الله!!!

ويدخلون الانتخابات البرلمانية كما يفعل حزب النور الآن
مستغلين العاطفة الدينية عند المصريين، قائلين للناخبين: انتخبوا
مرشحي حزب النور لنصرة الإسلام.

وهم في طريقهم للحكم يقدمون تنازلات " للمجتمع الجاهلى
من وجهة نظرهم " ثم عند " التمكين والوصول للحكم " يظهر
الوجه الحقيقى لهم!!

وحيث إن الرسول ﷺ هو القدوة وليس جماعات الإسلام
السياسي، فتعالوا نتعرف ماذا فعل نبي الإسلام العظيم في
عصر الاستضعاف كما يصفون العصر الملكي؟

إنه ﷺ رد بقوة الحق واليقين: (والله لو وضعوا الشمس
فى يمنى والقمر فى يسارى، على أن أترك هذا الأمر، ما
تركته، حتى يظهره الله أو أهلك دونه)(١).

إن سيدنا محمداً ﷺ يعرف جيداً الفرق بين النبوة والملك،
فالنبوة والرسالة ليس لهما طريق إلا الإقناع الحر الطليق

(١) ينظر: دلائل النبوة للبيهقى ١٨٧/٢، وسيرة ابن هشام ٢٦٦/١، وتاريخ الطبرى
٣٢٦/٢، وتاريخ الذهبى ١٤٩/٢، والبداية والنهاية ١٢٢/٤، وسبل الهدى والرشاد
٤٣٧/٢.

بالحكمة والموعظة الحسنة.

أما الملك والسلطة فوسائلهما القوة والقهر!!.

وهذا ما فهمه العباس بن عبد المطلب ولم يفهمه أبو سفيان ابن حرب، عندما شاهدًا معًا قوات المسلمين تفتح مكة، فقال أبو سفيان للعباس: لقد أصبح ملك ابن أخيك اليوم عظيمًا، فرد العباس صلى الله عليه واله وسلم مصححًا: إنها النبوة وليس الملك!!.

ولكن قادة "الإسلام السياسي" أخذوا ومالوا برؤية أبي سفيان ابن حرب وخطوا بين الرسالة والملك!!
وبعد:

فتعالوا معي سويًا في هذه الجولة السريعة:

ما بين برنامج حزب النور المقدم للجنة شئون الأحزاب وبين فتاوى ورؤى الآباء المؤسسين لحزب النور، لنعرف هل هناك تعارض بينهما أم لا ؟!

والله من وراء القصد

د. محمد حسيني الحلفاوى

٢٠١٥/١٠/٦م

مدخل لا بد منه

الدعوة السلفية بالإسكندرية؟!]

- كانت نشأتها في منتصف السبعينيات " ١٩٧٢ - ١٩٧٧م
" عن طريق طلاب جامعة الإسكندرية خصوصًا كلية الطب "
محمد إسماعيل المقدم، محمد عبد الفتاح " أبو إدريس "، ياسر
برهامي، سعيد عبد العظيم، أحمد فريد، أحمد حطبية"، وكان
يمثلهم بالقاهرة " عبد الفتاح الزيني ".

- يعتبر د. محمد إسماعيل المقدم هو " المؤسس "
- قاموا باختيار " أبو إدريس " قيمًا لهم، وياسر برهامي
نائبًا للدعوة السلفية.

وكل من: محمد إسماعيل المقدم، أحمد فريد، أحمد حطبية،
سعيد عبد العظيم، على حاتم " أعضاء لمجلس الإدارة.
- أنشأت " معهد الفرقان " سنة ١٩٨٦م، وذلك لإعداد
الدعاة السلفيين.

- أصدرت مجلة " صوت الدعوة " الشهرية.
- أنشأت بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م "مجلس شورى عام للدعوة
السلفية" مكونًا من ٢٠٣ عضوًا، وكان أول انعقاد له في
٢٠١١/٦/٣٠م برئاسة د. محمد يسري إبراهيم.
- تم القبض على " أبو إدريس وسعيد عبد العظيم " سنة

١٩٩٤م وكذلك غلق مجلة صوت الدعوة ومعهد " الفرقان " .
- أهم أفكارهم: الاهتمام بالعقيدة وطلب العلوم الشرعية
ورفض التصوف والطعن في الأشاعرة " عقيدة الأزهر "
والماتريدية، ورفض وتبديع العمل الحزبي والدخول في
الانتخابات " هذا قبل ٢٥ يناير طبعًا حيث قاموا بعد ٢٥ يناير
بإنشاء حزب النور "، وكذلك رفض عمل المرأة إلا للضرورة،
ومنع ترشحها في الانتخابات " تغير هذا - تقيّة - بعد ٢٥
يناير".

- منهجهم قائم على أربع مراحل:

أولاً: التصفية: من البدع والشركيات والكفریات، من وجهة
نظرهم الوهابية.

ثانياً: التربية: للفرد المسلم، ليصبح سلفياً وهابياً.

ثالثاً: المفاصلة: أى البراءة من الحركات والأحزاب والحكام

الذين لا يحكمون بما أنزل الله، من وجهة نظرهم الوهابية.

رابعاً: الجهاد: وذلك عند القدرة على القتال المسلح.

وقد قيل للشيخ محمد ناصر الألباني " الذى يعتبر من أئمة

السلفية المعاصرة " وهل تنتظر أن يتركنا الحكام عندما نذرهم

ونتحرك في المجتمع لاستقطاب تأييد الناس؟، يا شيخ، إنهم لن

يتركونا بل سيبادروننا بالقتال!!!

فرد عليهم الألباني: " يا إخواني بس شدوا حيلكم في تحقيق الكتب ونشر الدعوة الإسلامية بين أغلبية الشعب وعندما نصل للمفاصلة لن نختلف بشأن تحديد وقت الجهاد إن شاء الله".

حزب النور:

- تم تقديم أوراق الحزب للجنة شؤون الأحزاب فى ٢٤-

٢٠١١م

- تمت الموافقة على الحزب فى ١٣-٦-٢٠١١م

- وكيل المؤسسين والرئيس الأول للحزب: عماد الدين عبد

الغفور

- الرئيس الحالى: د. يونس مخيون

- المتحدث الإعلامى: نادر بكار

- يعتبر الحزب هو الذراع السياسى للدعوة السلفية

بالإسكندرية

- حصل الحزب على ٢٢% من مقاعد مجلس الشعب فى

أول انتخابات برلمانية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م

- حدث خلاف داخلى بين قيادات الحزب، كان من نتيجتها

انشقاق د. عماد عبد الغفور ومجموعة من الأعضاء وقاموا

بتأسيس حزب الوطن السلفى فى ١-١-٢٠١٣م

- اختلف حزب النور مع حزب " الحرية والعدالة " الذراع

السياسى للإخوان، بشأن سعى الإخوان الحثيث "لأخونة الدولة"،
ففى أحد الاجتماعات قدم د. يونس مخيون رئيس الحزب، ملفاً
يثبت تعيين عدد كبير من الإخوان فى مناصب الدولة المختلفة.
- هو الحزب الوحيد، من أحزاب ما يطلق عليه " الإسلام
السياسى " الذى شارك فى ثورة ٣٠-٦، ضد حكم الإخوان، فقد
حضر " جلال مرة "، البيان الذى ألقاه آنذاك الفريق " عبد
الفتاح السيسى "، وإن كان كثير من المحللين يؤكدون أن قواعد
حزب النور كانت مشاركة فى اعتصام رابعة والنهضة!!!

علاقة حزب النور بالدعوة السلفية:

حزب النور هو الذراع السياسى الوحيد للدعوة السلفية
بالإسكندرية، وهذا أمر معروف ومشهور، ولكن لأننا فى زمن
يتم التشكيك فيه حتى فى الأبجديات والبدهيات، فسوف نورد
الدليل القاطع على ذلك:

١- بيان من الدعوة السلفية جاء فيه:

(تستتكر "الدعوة السلفية" ما تردده بعض وسائل الإعلام
بشأن وجود ذراع سياسي آخر لها غير "حزب النور"! وهو أمر
مخالف للواقع ومناف للمنطق؛ فلا يتصور أن تتبنى جماعة
واحدة دعم أكثر من حزب في آن واحد فضلاً أن تسمى كلاً
منهما ذراعاً سياسياً لها.

- حزب النور هو الذراع السياسي للدعوة السلفية بقرار مجلس الشورى العام لها في "٣٠-٦-٢٠١١م"، وليس لمجرد أن مؤسسيه ينتمون إلى التيار السلفي أو حتى إلى جماعة "الدعوة السلفية".

- الرؤية السياسية لكل من "الدعوة السلفية" و"حزب النور" واحدة، وهي تتضمن التمسك بالشريعة الإسلامية بفهم سلف الأمة مع العمل بكل الممكن وبيان حكم الشرع فيما نعجز عنه، وهذا منهج مميز يمثّل الميثاق الذي به تأسس الحزب، مع الاجتهاد في اختيار الشخصيات القادرة على التعبير عن هذه الرؤية عن قناعة تامة بها، والالتزام بالمواقف المنهجية والسياسية التي يتخذها الحزب من خلال العمل المؤسسي.

- أفراد الدعوة السلفية يبذلون من وقتهم وجهدهم وأموالهم في دعم حزب النور؛ لأنه الأداة السياسية لدعم منهجهم الإصلاحية الذي يتبنونه.

- توجد كثير من الأحزاب المدعومة من جماعات أو رموز إسلامية أو سلفية أخرى غير جماعة "الدعوة السلفية" وهو أمر لا بد أن تنتسح له الصدور، وأن يُتعامَل معه وفق أدب الخلاف في شريعتنا التي ندعو للتحاكم إليها.

- يرحب مشايخ ورموز ودعاة الدعوة السلفية بأي طلب

نصح يرد إليهم من أفراد أو جمعيات أو أحزاب؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم-: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ) (رواه مسلم)، ولكن تقديم النصيحة لمن طلبها شيء واعتبار حزب ما ذراعاً سياسياً للدعوة السلفية أمر آخر.

- تحت الدعوة السلفية جميع أبنائها على الاشتراك في حزب النور من باب الدعم المادي للحزب في حملته الانتخابية المقبلة - بإذن الله - . "

[نشر على موقع أنا السلفي - بتاريخ ٣٠-١٢-٢٠١٢م].

٢- بيان " الدعوة السلفية وحزب النور.... والدستور والشريعة ":

جاء فيه: " أنشأت الدعوة السلفية " حزب النور " ليكون ذراعاً سياسياً لها "

[موقع أنا السلفي - بتاريخ ٢٣-١٠-٢٠١٢م].

٣- د. محمد إسماعيل المقدم " مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية ":

بعث برسالة إلى حزب الوطن عبر حسابه على تويتر قال فيها:

- إلى إخواني وأبنائي في حزب (الوطن) الوليد: قضي الأمر وحصل الانفصال عن حزب النور وهذا في عالم السياسة

ليس مفاجأة (فتاك سبيل لست فيها بأوحد)، ولعل ما حصل هو أقل الخسائر الممكنة للطرفين، وأرجو أن يكون (استقلالكم) إضافة وليس خصماً من رصيد الدعوة، وأن يكون (اختلافكم) اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد، و(تنافسكم) هو التنافس المأمور به في قوله تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ (المطففين: ٢٦) وليس التنافس المنهي عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: (ولا تنافسوا).

- نحن جسد واحد ومنهج واحد ولكني - في هذه النازلة - مضطر إلى أن أقول: إن الأصل بقاء ما كان على ما كان، أعني أن حزب (النور) هو الذراع السياسي للدعوة السلفية ولا مجال للمجاملة في هذا، أما حزب (الوطن) فهو على المحك: إن أثبتتم أن (الوطن) إضافة إلى رصيد الدعوة، وأنه يبني ولا يهدم، يجمع ولا يفرق، يصون ولا يبدد، يمسك - بضم الياء وتشديد السين المكسورة - بالمنهج السلفي ولا يفرط فيه، عندها فقط ستزول الغصة من حلقنا وسنبتلع هذا الوضع قائلين: "لا بأس فإن الجسد له قلب واحد ولسان واحد، وله - في نفس الوقت - (ذراعان) تغسل إحداهما الأخرى وتتقاسم معها حمل العبء، وتشاركها (التصفيق).

[المصدر نقلا عن: بوابة النور - بتاريخ ٥-١-٢٠١٣م].

وهذه الاعترافات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن حزب
النور هو الذراع السياسى الوحيد للدعوة السلفية بالإسكندرية،
وأن رؤيتهما السياسية والدينية واحدة.

تكفير الدستور

البرنامج:

كما هو معلوم فإن حزب النور الذراع السياسي للدعوة السلفية بالإسكندرية يعتبر شريكاً في إعداد دستور ٢٠١٢م؛ وهذا يعطى انطباعاً ظاهرياً بأن السلفية العلمية ممثلة في حزب النور توافق على الدستور خلافاً للسلفية الرسمية والسلفية الجهادية. فهل هذا صحيح؟!

خصوصاً أن برنامج حزب النور أنشئ أصلاً في ظل الدستور الذى يقرر التعددية الحزبية وتكرر في البرنامج عبارة: " فى ضوء الالتزام بالدستور " فهل هذا صحيح أم ادعاء؟!.

الفتاوى:

إن المتتبع لفكر قادة السلفية العلمية " محمد إسماعيل المقدم - ياسر برهامى - عبد المنعم الشحات " يجد أنه لا خلاف حقيقى بينهم وبين تيار السلفية العام حول حرمة وبدعة مبدأ عمل دستور للأمة خلافاً للقرآن الكريم والسنة النبوية، كذلك رفضهم المطلق للمواد التى تنادى بالمساواة وعدم التمييز بين المواطنين، ومواد الديمقراطية والسيادة للشعب والأمة مصدر

السلطات، وحرية الفكر والعقيدة والضمير، وحقوق المرأة وغير ذلك من المواد التي تعتبر جوهر الدساتير الحديثة.

١- د. محمد إسماعيل المقدم :

يقول: " على أى الأحوال لا بد أن نستبصر، هذا ليس دستوراً إسلامياً، نحن لسنا فى مرحلة إنشاء دستور إسلامى... نحن نتفق مع الأخوة العلماء الأفاضل فى هذه الملاحظات قطعاً... لا يوجد اختلافات فى هذه الملاحظات والمسائل التى تتصادم مع الشريعة الإسلامية... الإسلاميون إذا قالوا: نعم؛ فليس معنى ذلك أنهم ملتزمون بكل الدستور بما فى ذلك البنود التى تخالف الشرع الشريف " [موقع أنا السلفى].

ويقول أيضاً: " القرآن دستورنا.. لا أقل من أن نكون مثل الكيان الصهيونى فإنهم ليس عندهم دستور بل التوراة دستورهم... الدستور به قضايا أو به عبارات تصادم الشريعة والعقيدة ولا توافقها " ويفخر بأن الأخوة السلفيين نجحوا فى الآتى:

- تغيير مادة " لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون " إلى " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص - نص دستورى أو قانونى - وذلك يشمل المادة الثانية بلوازمها... ويترحم على المستشار محمود عبد الحميد غراب الذى حكم بجلد شارب الخمر وأن هذه المادة

لو كانت موجودة آنذاك ما حُوِّل للصلاحيّة.

- منع إقامات اتفاقيات دولية تعارض الدستور أو المادة الثانية، وهذا يلغى كل الاتفاقيات والمواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان.

- إضافة الشورى للديمقراطية لكي تقيدّها على حد قوله

- تفسير المادة الثانية ملزم للمحكمة الدستورية

- وأخيراً يطالب بالتصويت بنعم " من باب سدّوا وقاربوا " ويدعو لتمرير الدستور " للاستقرار ".
[شريط " حول نازلة الدستور "].

٢-٥. ياسر برهامي :

في اجتماع حضره غالبية دعاة السلفية مثل "ياسر برهامي - سعيد عبد العظيم - محمد حسان - محمد عبد المقصود - جمال المراكبي - مازن السرساوي " بتاريخ ٢٢-١١-٢٠١٢م تحت عنوان " ملتقى العلماء والدعاة لمناقشة مسودة الدستور المصري ".

يقول: "

- وضعنا مادة حاكمة في آخر باب الحقوق والحريات " تمارس الحقوق والحريات بما لا يخالف المقومات الأساسية للمجتمع " ويوضح أن على رأسها مادة الشريعة الإسلامية

والمادة المفسرة لها

- الدستور ده فيه قيود كاملة لم توجد قبل ذلك فى أى دستور مصرى "

- " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص تشمل النص الدستورى - يقصد مادة الشريعة - والنص القانونى

- وعن المادة المفسرة للشريعة يقول: " أنا موش عاوز أتكلم فى تفاصيلها فى الإعلام عشان ماينتبهوش ليها " ويقول منتشياً: " هى عدت عليهم والله لأنهم موش فاهمينها "

- وأما بالنسبة لقانون الحسبة فالمادة الثانية وتفسيرها يعطى الحق فى إصدار هذا القانون " حتى لا يطعن بعدم دستورية قانون الحسبة "

- وعن الرقابة على الصحف فيعتذر على ذلك ليس لأنه مؤمن بحرية الرأى والفكر ولكن لعدم القدرة على الرقابة السابقة، ويمكن الاستعاضة على ذلك بالرقابة اللاحقة وجرائم النشر وقانون الحسبة ويقول: " هذه هى المعركة "

- ويفخر بأن المادة ١٠ مادة مهمة جداً جداً؛ لأنها تلزم الدولة والمجتمع بحماية الأخلاق والقيم وهذا بفهمه " يقيد حرية الفكر والعقيدة وإبداء الرأى والإبداع " بتاريخ ٢٢-١١-٢٠١٢م - وفى محاضرة " حديث حول الدستور " بتاريخ ١-١١-

٢٠١٢م على موقع أنا السلفى عندما سأله سائل: هل المادة الثالثة فى الدستور تبيح للنصارى بناء الكنائس؟ " فقال: لا!! لأن بناء الكنائس ليس من شرائع المسيحية بل ينظمها القانون!!! ويقول مستهزئاً: " إن مبادئ الشريعة عند هؤلاء العلمانيين... هى مبادئ الثورة الفرنسية هى مبادئ بوذا، مبادئ العدل والحرية والمساواة والكرامة الإنسانية والمبادئ الكلية لحفظ النفس والنوع " [موقع أنا السلفى - يوتيوب].

٣- ٥. سعيد عبد العظيم:

يقول: " هذه الأحزاب بدعة منكرة وهى أثار الاستعمار أحدثها المستعمرون ليفرقوا بين أبناء الأمة الواحدة وليجعلوا أبناء الوطن الواحد شيعاً وأحزاباً.. إنَّ الناس ينقسمون إلى مؤمنين وكافرين ومنافقين، وإلى حزبين: حزب الله، وحزب الشيطان، وهى هى التسمية الشرعية التى وردت فى الكتاب والسنة فالناس مؤمن تقي وفاجر شقيّ، وعلى كل عبد أن يختار نفسه فى أى فريق يكون، وقد جاهد النبيُّ صلى الله عليه وسلم الكفار بالسيف والسنان والمنافقين بالحجة والبيان." المصدر محاضرة " التحزب وبدعة تقسيم الناس إلى مؤيدين ومعارضين "، [المكتبة الشاملة].

نتيجة المقارنة:

كما هو واضح من فتاوى الآباء المؤسسين لحزب النور، نجد أنهم لا يعترفون بمبدأ " الدستور " الذى هو الأساس الذى قامت عليه الدولة القومية الحديثة. وسيزداد الاستغراب والتعجب إذا علم أن كلام " د. محمد إسماعيل المقدم، مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية وعميدها " : (هذا ليس دستوراً إسلامياً، نحن لسنا فى مرحلة إنشاء دستور إسلامى) ينصب على دستور الإخوان ٢٠١٢م الذى شارك فيه حزب النور !! فما بالكم بدستور ٣٠-٦-٢٠١٣م ؟!

أما قول " المقدم " : " نحن نتفق مع الأخوة العلماء الأفاضل فى هذه الملاحظات قطعاً... لا يوجد اختلافات فى هذه الملاحظات والمسائل التى تتصادم مع الشريعة الإسلامية " فهو يقصد الشيخ مصطفى العدوى ود. أحمد النقيب ومحمد حسين يعقوب وغيرهم من أقطاب السلفية، الذين رفضوا رفضاً قاطعاً دستور ٢٠١٢م فماذا قالوا؟، حتى نعرف رؤية د. محمد إسماعيل المقدم مؤسس الدعوة السلفية الذى لا يختلف معهم قطعاً على حد قوله !!!

١- د. أحمد النقيب:

يقول معلقاً على دستور الإخوان ٢٠١٢م: " هذا الدستور به

١٤ خطأ شرعى، وبه عشرات الملاحظات الموضوعية " [قناة البصيرة ٣٠-١١-٢٠١٢م].

ويقول أيضاً: " هذا الدستور آثم.... يقولك مصر دولة ديمقراطية مدنية حديثة تقوم على مبدأ المواطنة، آسف مبدأ المواطنة ده كلام صعب، كلام صعب جداً، والديمقراطية كلام صعب جداً، فهذا دستور آثم ونحن نبرأ إلى الله تعالى من هذا، دستور آثم تماماً " [قناة البصيرة - يوتيوب].

٢- مصطفى العدوى:

يقول منتقداً مسودة دستور الإخوان ٢٠١٢م: " فأشهد الله وأشهدكم على براءتى من هذه المسودة، فقد عكفت أياماً وليالى على قراءته مادة مادة، فرأيت ظلمات بعضها فوق بعض رأيت ضلالات، فالدستور مليء بالضلالات، مليء بالأباطيل، والله والله أرى من يوافق على هذا الدستور بكلمة نعم سيأثم لإقراره، ضلالات بعضها فوق بعض، عياداً بالله من الكفر ومن طرائق الكفر ومن سبل الكفر والعياذ بالله "

ثم وصفه بأنه " دستور ملوث " [قناة الرحمة - موقع فرسان السنة].

ويقول أيضاً: " بل مطلعهُ إذ قال: مصر نظامها ديمقراطى مطلع كفر !! وبعد ذلك ضلالات فوق ضلالات وظلمات

بعضها فوق بعض " [قناة الحافظ ١٧-١١-٢٠١٢م].

٣- محمد حسين يعقوب:

يقول: " أقول كلام واضح ومحدد وصريح، نحن ليس لنا دستور إلا الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، هذا الدستور دستورهم والقوانين قوانينهم وما يفعلونه يخصهم، أما نحن أهل الديانة أهل الدين العباد عباد الله الموحدون فلا يحكمهم دستور فيه شرك وفيه كفر بل..... طاغوتًا " [قناة الناس - يوتيوب].

٤- الدكتور مازن السرساوي:

يقول: " أي حد هيوافق على مشروع الدستور اللي مكتوب فيه مبادئ الشريعة فهو آثم إثمًا كبيرًا قد يصل إلى درجة الكفر؛ لأنه بيوافق الآن على تنحية أحكام الشريعة مختارًا عالمًا عامدًا..... أنا لا أوافق أبدًا أبدًا وأنا بريء من شيخ الأزهر ومن مفتى الديار ومن على شاكلتهم ممن باعوا دين الله عز وجل وسهلوا للناس تنحية الشريعة بكلامهم وفتاواهم " [موقع فرسان السنة - فيديو].

٥- حسن زبادي:

يقول: " فلا يحل لمسلم، لمؤمن يؤمن بالله عز وجل ويؤمن بكتابه ويؤمن بهدى النبي صلى الله عليه وسلم، أن يتحاكم إلى

ذلك الدستور أو أن يقره أو أن يصوت عليه بالموافقة أو الإقرار أو أن ينضوى تحت مظلته أو أن يقسم عليه أو أن يقسم على المحافظة عليه أو أن يتخذ حزباً سياسياً يكون تحت مظلة هذا الدستور بزعم أنه يدخل وينضوى كقناة شرعية أو قناة دستورية أو قانونية ثم بعد ذلك يعمل على تعبيده الله عز وجل، فما عند الله عز وجل لا ينال بالكفر به، ما عند الله عز وجل لا ينال بمعصيته، ما عند الله عز وجل لا ينال إلا بطاعته..... لا وألف لا.

يجب علينا أن نقوم وأن نهب وأن ندافع عن ديننا وأن نطهر وأن نبرئ دين الإسلام والمسلمين من تلك الدساتير وتلك المجالس النيابية وتلك الحزاب السياسية؛ لأنها تنضوى - تحت مظلة - دستور لا ديني غير شرعي، فنقول لا وألف لا !! فدين الله عز وجل بريء من الدستور الذي يتحاكم إليه أهل مصر اليوم " [قناة الحكمة - يوتيوب].

الخلاصة:

أعرفتم رؤية الأخوة الأفاضل حول الدستور والتي لا يختلف معهم د. محمد إسماعيل المقدم قطعاً، فتأمل !!!
أما د. ياسر برهامي " منظر الدعوة السلفية بالإسكندرية والمحرك الأول لحزب النور " فكلامه ينسف فكرة الدستور من

الأساس، حيث يفاخر فى اجتماع مغلق مع إخوانه السلفيين بأنه نجح فى " وضع قيود كاملة على الحريات لم توجد فى أى دستور مصرى سابق "، مع أن الدساتير وضعت أساساً لحماية الحريات العامة والخاصة من تعسف السلطة!!!

ثم نجده يهدم " دولة القانون " ويحول مصر إلى " دولة فتوى " وذلك بتغيير النص " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانونى " إلى " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " مما يبيح للقضاة الفتوى والاختيار من كتب الفقه فيما لا نص قانونى فيه، والدخول فى متاهة لا ساحل لها، وكل قاضٍ يختار ما يناسبه من ناحية التيسير والتعسير!!!

علاوة على افتخاره على وضعه مادة تجيز الحسبة وتحريك الدعاوى لعوام الناس وليس للنيابة العامة فقط ضد المفكرين والأدباء وغيرهم، ودعوته للرقابة اللاحقة على الصحف واعتباره أن " هذه هى المعركة " !!!

والمادة ١٠ تبيح للسلفيين تكوين " مطوعين " يتدخلون فى الحريات العامة والخاصة تحت زعم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

أما سعيد عبد العظيم فنجده يرفض فكرة التعددية الحزبية وتكوين الأحزاب من الأساس ويعتبرها بدعة ضلالة؛ لأنها فى نظره - تفرق الناس وتحولهم إلى شيع!!!.

فلماذا إذن وافقت على تكوين حزب النور؟!.

ما هذا التناقض الغريب!!!.

وإذا تنازل سيادته ووافق على تكوين أحزاب فيشترط أن تكون أحزاب سلفية فقط، أما حزب الوفد والتجمع والدستور ... و.... فهذه أحزاب علمانية كافرة!!!!

إن حزب النور لا يعترف بمبدأ الدستور أصلاً، ولا بالحقوق والحريات ولا بمبدأ الفصل بين السلطات ولا الديمقراطية ولا بحقوق المواطنة للمسلم وغير المسلم والمرأة والرجل بل لا يعترف بالدولة القومية الحديثة.

ولذلك نقرر أن ما ورد ببرنامج حزب النور ما هو إلا ادعاء باطل يخالف الحقيقة، وما هو إلا مجرد كلام للحصول على الشرعية القانونية فقط لا غير، ولكن عند التمكين سينقلبون على الدستور والقانون!!

وكلنا شاهدهم عندما نجحوا في انتخابات مجلس الشعب، هل احترموا الدستور الذى أقسموا على احترامه؟!

بالطبع لا!!

بل أضافوا للقسم المعتاد " أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون " جملة " فيما لا يخالف شرع الله "؛ لأنهم يعتقدون جازمين أن الدستور مليء بالكفريات والزيغ والضلال، فتأمل!!!!

تكفير الديمقراطية

البرنامج:

جاء فيه: " يدعو الحزب لإقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقوق التعايش بين أبناء الوطن جميعًا..... بعيدًا عن النموذج الثيوقراطى الذى يدعو لدولة تدعى الحق الإلهى فى الحكم وتحتكر وحدها الصواب فى الرأى.

وإنما يدعو الحزب للدولة القائمة على تعدد المؤسسات والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والتي تعمل بشكل متوازن ومتكامل، وتحمى الحريات وتحقق العدالة بين أبناء الوطن جميعًا، وتحرص على تكافؤ الفرص وحفظ الحقوق وتراعى معايير الشفافية والنزاهة " ص ٥،٤.

" يطالب باعتماد الانتخاب لرؤساء المدن والمحافظين " ص ٦.

" ضرورة القضاء على الثقافات السلبية فى المجتمع المصرى فى العهد البائد ومن أخطرها ثقافة الاستبداد والاستعلاء " ص ٦.

" إن الديمقراطية وما بها من أساليب التصحيح الذاتى والفرص ما يقلل من الاضطرابات العرقية والجغرافية والدينية داخل المجتمع الواحد " ص ١٢.

الفتاوى:

١- د. محمد إسماعيل المقدم:

يقول: " إن الشجر والحجر سيقولون: يا مسلم يا عبد الله ولا يقولون: يا علماني يا اشتراكي يا ديمقراطي يا بعثي يا قومي " كأن هذه الأشياء ضد الإسلام وهؤلاء كفار " [شريط " محنة فلسطين "].

ويقول أيضاً: " الأصل في دخول الدعاة " يقصد السلفيين البرلمان المنع؛ لأنه في الدخول مفسد كثيرة وتنازلات عديدة. وأن هذا الطريق شره أكبر من خيره. وأن ذلك رأي ابن باز، وابن عثيمين، والألباني. ويقول: معظم العلماء السلفيين يرفضون الدخول في لعبة الديمقراطية والبرلمانات فالديمقراطية سراب. " [سلسلة حول دخول البرلمان نظرية السيادة].

٢- د. ياسر برهامي:

"يستعيز بالله من مقولة " إن الشعب مصدر السلطات " الواردة بالدستور المصري ويستشهد بآية ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشوري: ٢١) ويصف هذا بأنه شرك. [كتاب منة الرحمن ص ٨٥].

ويقول أيضاً: " نحن نرى استحالة الجمع بين هذا الدين الجديد - الديمقراطية - ودين الإسلام. ونحذر إخواننا في كل مكان من الاستدراج للقبول بالالتقاء في منتصف الطريق مع العلمانيين والديمقراطيين، ويخاطب دعاة الإسلام الوسطى قائلاً: " العلمانية والديمقراطية قرينة العناد وأى رأى يرى غير هذا رأى معوج لا يفقه شيئاً فى الإسلام أو فى الديمقراطية، أو لا يفقه شيئاً منهما بل يسعى لسيادة الكفر والعناد بدلاً من عبودية المجتمع لله " ثم يقول: " من العبث ترويض الديمقراطية ".

[موقع صوت السلف بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٦م وتحت عنوان "العلمانية والعناد"].

٣-٢ . سعيد عبد العظيم:

يقول: " كنا نحذر ومازلنا نحذر من المصطلحات الوافدة والمستوردة التى تتطوى على السم الزعاف ككلمة الديمقراطية..... والبعض يبدأ متدرجاً ثم يكون الوحل بعد ذلك... نستخدم كلمة آليات الديمقراطية وفلسفة الديمقراطية.. نقبل هذه ونرد تلك... ثم بعد حين تجد كلمة الديمقراطية على الألسنة بلا تحفظ وبلا موارد، فتجد السلفى يقول طبقوا الديمقراطية نحن نعيش على هامش الديمقراطية نحن نعدكم بتطبيق الديمقراطية !! قل طبقوا الإسلام ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ

الإسلام ﴿آل عمران: ١٩﴾، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: ٨٥) "... كنا نردد أن الديمقراطية دين عند أهلها، وثن يعبد من دون الله، حتى الشورى عند الديمقراطيين تختلف عن الشورى عند المسلمين.... ناهيك من حريات عفنة، شذوذ جنسى يكفر بخالق السماوات والأرض بزعم حرية الرأى والحريات الشخصية، المرأة تتبرج تتحلل تختلط.... إلى غير ذلك من صور العفن..... حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه، كنا نردد ومازلنا نردد ونتمنى أن نردد ما حيننا إن الحكم إلا لله... ما الذى اضطررك أن تتكلم بالديمقراطية وغيرها، إن كنت ستتحرف هكذا، التزم بيتك أشرف لك وخير لك، وخصوصاً وأنت ترى العلمانى والشيوعى والديمقراطى وكل صاحب نحلة ضالة مضلة، يشتبك وسط المسلمين ينطق بما هو عليه، الرقاص والمغنى والممثل كلهم لا يستحى، ينطق بما هو عليه ويعتبر نفسه صاحب دعوة... أأنتم أنا الحق؟! " [خطبة الجمعة ٢٣-٩-٢٠١٣م موقع أنا السلفى].

ويقول أيضاً " الديمقراطية دين عند أهلها، وثن يعبد من دون الله، إياكم... واحذروا أن تتكلموا بكلمة الديمقراطية، الديمقراطية عفن.. نظام همج مأخوذ من اليونان تتطوى على

حريات عفنة " [تشریط تطبيق الشريعة والواقع المعاصر].

٤- عبد المنعم الشحات:

يقول: " نحن لا نقول فقط إن الديمقراطية حرام بل الديمقراطية كفر... ولكن لا يصلح هذا الكلام كمانشيت فى حوار صحفى... لأن الديمقراطية ليست هى الشورى... لأن الديمقراطية المراد بها حكم الشعب بنفسه والتي من أصولها النظرية إذا اختار الشعب الشذوذ يقر الشذوذ وهذا تطبيق عملى موجود بها، إذا قال لك إن الشعب المسلم لن يختار، نقول: أنت الآن تتكلم عن فكرة مطلقة هل تقبلها أم ترفضها، هل هى موافقة للإسلام أم غير موافقة للإسلام؟ هذه الفكرة المطلقة تتناقض تماماً مع الإسلام !! " [موقع أنا السلفى].

ويقول أيضاً: " هب إننا ممكنين، هل كنا سنبنى النموذج الديمقراطى، الذى ينبغى أن نجزم به لا... نحن لا نتبنى إلا النموذج الإسلامى، والنموذج الإسلامى يخالف النموذج الديمقراطى.... الشورى فى الإسلام مقيدة بالشرع، النظام الديمقراطى ليس فيه كذلك.. إن قال أبنى نظاماً ديمقراطياً مقيداً بالشرع مثل الشورى لم تعد هذه هى الديمقراطية..... الشورى لا تلزم أن نكون أحزاباً بل لا يجب ولا يجوز، كل كتب العقيدة تقيض من التحذير من الفرقة، الشورى يعنى الإمام

يشاور الأمة، موش فيه ناس قاعدين فى كراسى المعارضة وناس قاعدين فى كراسى الحكم.... وما فيش تداول للسلطة، عقد الإمامة عندنا عقد أبدى إلى أن يموت الإمام أو يطرأ عليه ما يوجب انخلاءه..... طبعاً بعض المفكرين المعاصرين يحاولوا يقولوا إنه يجوز تقييد عقد الخلافة تأثراً بنظام الديمقراطية الغربية، النظام الإسلامى يفترض أن الخليفة أمثل الموجودين، طب نقيده مدته ليه؟! طالما هو أفضل الموجود؟! إذن لا فيه تداول سلطة... وما فيش معارضة.. فين الديمقراطية؟! ماذا بقى من الديمقراطية؟! ولماذا نعطى الدنيا فى ديننا؟! عندنا الشورى، الإمام يستشير أهل الحل والعقد، ما فيش مجلس مخصص للشورى، نعم يجوز أن يكون له مجلس مخصص للمجتهدين!! لكن المسألة لو متعلقة بالزراعة هيجيب خبراء الزراعة.. على قد الموضوع ده... المجتهدين فى الشرع عشان كل الأمور لا بد من معرفة رأى الشرع فيها... الإمام فى النظام الإسلامى محتاج مجتهدين ليكونوا أهل شورى دائمين... للأسف الشديد جداً... فوجئنا ببيان مرشد الإخوان الجديد "د. محمد بدیع" يقول: "ندعو الناس لانتخاب الأصلاح من المسلمين والأقباط" أهل الشورى المفترض فيهم الاجتهاد وليس الإسلام فقط... نظام الشورى فى الإسلام كما

قلنا أهل الشورى الثابتين هم المجتهدين، لا يجوز شيء باسم المعارضة، في حاجة اسمها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... ولكن لا يحزب الناس أحزاباً وشيعاً، إذن إحنا لو هنبني نظام لن يكون بلا شك نظاماً ديمقراطياً " .
[محاضرة " لماذا نقاطع الانتخابات " موقع أنا السلفى ٣١-١٠-٢٠١٠م].

نتيجة المقارنة:

كما هو واضح فإن فتاوى الآباء المؤسسين لحزب النور تتعارض معارضة واضحة مع البرنامج المقدم للجنة شؤون الأحزاب.
فقد جاء بالبرنامج دعوة الحزب " لإقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة "
" وأن الديمقراطية وما بها من أساليب التصحيح الذاتي والفرص ما يقلل من الاضطرابات العرقية والجغرافية والدينية داخل المجتمع الواحد "
مع أن فتاوى ورؤى الآباء المؤسسين جاء بها أن " الديمقراطية سراب " وأنها " دين جديد، وقرينة العناد، وتؤدي لسيادة الكفر " وكيف أنها " وثن يعبد من دون الله، وأنها عفن وتتطوى على حريات عفة " .

ثم أقر عبد المنعم الشحات " المتحدث الرسمي السابق
لحزب النور " بحقيقة رؤية الحزب وبالكلمة الفصل حول
الديمقراطية قائلاً: " الديمقراطية ليست حراماً بل كفرًا، هب إننا
ممكنين، هل كنا سنبنى النموذج الديمقراطى، الذى ينبغى أن
نجزم به؟. لا، الشورى لا تلزم أن نكون أحزابًا بل لا يجب ولا
يجوز، ومافيش تداول للسلطة، عقد الإمامة عندنا عقد أبدى إلى
أن يموت الإمام أو يطرأ عليه ما يوجب انحلاعه، لا يجوز
شيء باسم المعارضة، ولكن لا يحزب الناس أحزابًا وشيعًا،
إذن إحنا لو هنبنى نظام لن يكون بلا شك نظامًا ديمقراطيًا " .
أى أن المتحدث الرسمي السابق لحزب النور يقرر بوضوح
وبلا مواربة أن الديمقراطية كفر، وأن حزب النور عند "
التمكين " لن يبنى النموذج الديمقراطى، وأن الحزب ضد
التعددية الحزبية، وضد تداول السلطة ومافيش حاجة اسمها
معارضة !!!

هل بعد هذا الكلام كلام ياناس !!!!!!!

مواثيق حقوق الإنسان حرام

حرية الإعلام

جاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان مادة ١٩: " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية. "

الفتاوى:

ياسر برهامي:

يسأله سائل: هل يجوز السماح بإنشاء قنوات مسيحية على النايل سات؟! فأجاب: " لا يجوز - أعوذ بالله - ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (القلم: ٣٥، ٣٦)" أفيجوز أن يدعى إلى الكفر كما يدعى إلى الإسلام؟! لا يجوز للمسلمين أن يقرؤا الكفار في بلاد المسلمين على دعوتهم لباطلهم وكفرهم فإن ذلك من أعظم ما يصد عن سبيل الله عز وجل..... إذا كان لا يجوز أن تنشأ قنوات تنشر البدع والمنكرات والمعاصي والفساد، فكيف بالكفر والشرك بالله وما نص الله بالقرآن على كفر من قاله.... ولا يجوز تخصيص

برامج مسيحية فى التليفزيون المصرى ولا نقل القديس؛ لأن هذا كله من المداينة على حساب الدين وأعيادهم احتفال بعقائد كفرية..... فكيف يعان على نشره وإقامته " [موقع أنا السلفى - الجمعة ٣ يوليو ٢٠٠٩م].

حق المشاركة السياسية

جاء بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان مادة ٢١: " لكل فرد الحق فى الاشتراك فى إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حرّاً.....".

الفتاوى:

سعيد عبد العظيم:

يقول: " بالنسبة للقبطى أو اليهودى والكافر بصفة عامة، ما يتولى إمرة مسلمين، هذا من البداهة لا يحتاج فتاكة علمية وإطلاع واسع..... ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٤١) " الإسلام يعلو ولا يعلى عليه..... الشرط الأعظم والأكبر لو قرأتم أى كتاب من كتب تولى الحكم لا بد أن يكون مسلماً " [موقع أنا السلفى " الدولة المدنية والدولة الدينية "].

وردًا على د. عبد المعطى بيومى عضو مجمع البحوث

الإسلامية والذي أفتى أنه من حق المرأة المصرية تولى الرئاسة مستنداً بمدح القرآن لملكة سبأ يقول: " والله مسألة هذا الرجل باختصار شديد خرق النصوص، صادم النصوص، خرق الإجماع بجرة قلم، لا تدرى أين درس حقيقة، مشكلة !! أين درسوا وما الذى درسوه وببساطة شديدة تجد واحد يخرق الإجماع." ثم يعلق ساخراً " ولماذا المرأة المصرية مثلاً؟

لماذا ليست السورية ولا السودانية !!!

وكيف تغافل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم: " ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " هذا نص فى محل نزاع.... ثم أن العلماء أجمعوا على أن المرأة لا تتولى الولاية العظمى... ترك كل النصوص ثم شرع هو مع رأيه يتكلم كلام ما يقبل حتى مجرد ذكره " ثم يفترض جدلاً أنه لا يوجد نص فى محل النزاع قائلاً: " فعندنا كتاب وسنة يفرض على المرأة الحجاب ولا هننسى هذه القضايا، يأمر المرأة ألا تسافر إلا مع زوج أو محرم، لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه..... والله لا أدري كيف درس، وما الذى قرأوه وما الذى طالعوه حقيقة هذه هى المأساة الكبرى، المرأة لا تخلو برجل أجنبى..... ألا تسمعون عن جلسات المناقشات المغلقة " ساعتين ثلاثة " فكيف يحدث ذلك؟!، كيف تصافحه، كيف تسافر مع الوزير

المختص... مشكلة !!

ثم يقول بكل خيلاء وتعاليم: " هل عبد المعطى بيومي بعد الرد البسيط اللي ما هواش ضخم، هل يستطيع أن يجيب؟! أقسم لكم بالله لا عبد المعطى بيومي ولا كل مجمع البحوث الإسلامية يستطيع الرد على ما قلت... تحسم المسألة يغلق الباب " [موقع أنا السلفى بتاريخ ٢٤-١-٢٠١٠م].

تقلد الوظائف العامة فى الدولة

جاء فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان مادة ٢١: " لكل شخص نفس الحق الذي لغيره فى تقلد الوظائف العامة فى البلاد. "

الفتاوى:

١- ياسر برهامى:

يقول: " أجمع العلماء على أن غير المسلم لا يجوز له أن يتولى الولايات العامة مثل.... قيادة الجيش ولا حتى سرية من سراياه، ولا يجوز أن يشتركوا فى القتال ولا يتولوا الشرطة ولا أى منصب فى القضاء ولا أى وزارة، المساواة المطلقة بين مواطنى البلد الواحدة قول يناقض الكتاب والسنة والإجماع " [صوت السلف ٢٢-٨-٢٠٠٩م].

٢- عبد المنعم الشحات:

ردًا على سؤال: هل حضرتك عبرت في الجريدة عن رفض قاطع لترشح القبطى والمرأة لمنصب الرئاسة ؟
فأجاب: " آه طبعًا... طالما اتفقنا أن الشرع حكم علينا كلنا... ودى قضية ما فيها خلاف " [برنامج الحياة اليوم - قناة الحياة].

٣- سعيد عبد العظيم:

يقول: " الصندوق الزجاجى قد يأتى بامرأة لا أقبل ذلك، أرفض هذا الأمر " ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، قد يأتى الإشراف القضائى بكافر ما هى همجية مفيش وعى مفيش إدراك ما مفيش معرفة بدين الله من الخيانة بمكان أن يتولى كافر أو امرأة المسلمين نرفض الديمقراطية " [شريط تطبيق الشريعة والواقع المعاصر].

٤- سعيد السواح:

يقول: " الولاية لا تكون إلا للمسلمين " [برنامج " اللهم لك أسلمت "].
ويطالب أن يقوم الحاكم بتشكيل هيئة شرعية للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتطهير المجتمع من كل ما

يخالف شرع الله " [برنامج " اللهم لك أسلمت "].

كرامة الإنسان والمساواة بين البشر

جاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان مادة ١: " يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. "

الفتاوى :

إن أساس معاملة السلفيين المعاصرين لمواطنيهم من غير المسلمين قائم على ما يطلق عليه " الشروط العمرية " والتي اشترطت على نصارى الشام ٢٥ شرطاً لا تتفق مع الحد الأدنى من كرامة البشر وحقوقهم مثل " ألا يقيموا كنيسة جديدة، ولا يجددوا ما تهدم منها، عدم إظهار شعائهم الدينية مثل الصليب مثلاً، ألا يتصدروا المجالس ولا يركبوا الخيل والبغال وغير ذلك"، ورغم أن سند هذه الشروط ساقط وضعيف ومنتهاً مخالف بتاتاً للقرآن الكريم والسنة المطهرة التي تكرم الإنسان - أى إنسان - وتدعو لاحترام آدميته وكرامته وحسابه يوم القيامة على الله عز وجل، فإننا نجد ابن القيم يقول: " وشهرة هذه الشروط تغنى عن إسنادها " أحكام أهل الذمة ج ٢ ص ٦٦٣، ٦٦٤. ورغم اهتمام السلفيين المعاصرين بالسند ولكنهم

تفاوضوا عن سند هذه الشروط رغم خطورتها ولذلك نجدهم يقولون :

الحويني:

يقول: " يجب أن يدفعها - أى الجزية بالنسبة للمسيحيين مثلاً - وهو مدلدل ودانه " [شريط الولاء والبراء للحويني].

فوزى عبد الله:

يقول: "

- يجب على أهل الذمة: - أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فى كل عام.

- الامتناع عن الفطر فى رمضان فى أمصار المسلمين.

- الامتناع من إحداث الكنائس والبيع، وكذا الجهر بكتبتهم

وإظهار شعارهم وأعيادهم فى الدار " [صوت السلف مقال "

أهل الذمة ما لهم وما عليهم " ١٣-٨-٢٠٠٨م].

طلعت زهران:

يقول: " العمل بهذه الشروط ماض حتى نزول سيدنا عيسى

عليه السلام، قال الإمام ابن القيم رحمه الله: " فإن الأئمة تلقوها

بالقبول وذكروها فى كتبهم واحتجوا بها، ولم يزل ذكر هذه

الشروط العمرية على ألسنتهم وفى كتبهم، وقد أنفذها بعده

الخلفاء وعملوا بموجبها " أحكام أهل الذمة " ج ٣ ص ١١٦٤..... وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على العمل بهذه الشروط..."
مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ٦٥١ " [منتدى الرحيق المختوم
بإشراف د. طلعت زهران].

نتيجة المقارنة:

كما هو واضح جلى فإن برنامج الحزب خلا من أية إشارة للاعتراف بمواثيق حقوق الإنسان العالمية والتي توصلت لها البشرية بعد تجارب مريرة وكفاح طويل.

وتبين من فتاوى قادة الحزب المؤسسين بأنهم لا يعترفون بحرية الرأى والفكر والعقيدة وكذلك لا يعترفون بحرية الإعلام، بل يدعون لمنع مواطنين مصريين من المشاركة فى إدارة شئون الوطن لا لشيء إلا لكونهم غير مسلمين أو نساء أو مسلمين ولكن غير سلفيين !!!

حتى وصل بهم الأمر للدعوة لتطبيق ما يسمى " الشروط العمرية " على الأخوة المسيحيين والتي تحرمهم من كل حقوق وواجبات المواطنة، برغم مخالفة هذه الشروط للقرآن الكريم ولللسنة النبوية الصحيحة وللحقوق الطبيعية للبشر، وبرغم ضعف سندها ومخالفة منتها للمعلوم من الدين بالضرورة، بل

تسمية هذه الشروط " بالعمرية " فيه طعن فى الفاروق عمر بن الخطاب والذى وصف بالعدل.

فهل بعد ذلك نصدق ما جاء ببرنامج الحزب من:

" تأمين الحرية الدينية للأقباط، وأن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين " واصفين هذه القاعدة بأنها تمثل " أسمى قواعد الحق والعدل والإنصاف بين المواطنين جميعاً "

" ضرورة القضاء على الثقافات السلبية فى المجتمع المصرى فى العهد البائد ومن أخطرها ثقافة الاستبداد والاستعلاء "

" ضرورة الاهتمام بتنقيح وتطوير كتب الدين الإسلامى لتعليم النشء صحيح الإسلام، ومراجعة مناهج وخطط التعليم الأزهرى بما يناسب روح العصر "

" وإنما يدعو الحزب للدولة التى تحمى الحريات وتحقق العدالة بين أبناء الوطن جميعاً، وتحرص على تكافؤ الفرص وحفظ الحقوق وتراعى معايير الشفافية والنزاهة "!!!.

أجيبوا أيها العقلاء!!!!

تكفير القضاء

البرنامج:

نجد إشادة بالقضاء ومطالبة باستقلاله:

" ضرورة مراعاة استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة

التنفيذية " ص ٤

" يدعو الحزب للدولة القائمة على تعدد المؤسسات والفصل

بين السلطات: التشريعية والقضائية والتنفيذية " ص ٥

" نزاهة القضاء واحترام المواطنين له قائم في الأصل على

تطبيق العدالة في الفصل بين الأشخاص الحقيقيين أو

الاعتباريين، ونظرته لهم على حد سواء دون تمييز أو تفضيل".

ص ٦

الفتاوى:

١- ياسر برهامي:

يقول:

- " من الكفر الأكبر الحكم بالقوانين الوضعية وإلزام الناس

بها مع الاعتراف أن حكم الشريعة أفضل فهذا من أشد أنواع

الكفر الأكبر وأن هذا إجماع"، ويشبه مسلمي اليوم بالتتار الذين

أسلموا وظلوا يحكمون "بالياسق"، واستشهد بقول الشيخ أحمد

شاكر بأن " من الضلال القول أن تحكيم القوانين الوضعية في التشريع العام كفر دون كفر..... وهذا لا ينبغي الاختلاف فيه أبدًا لوضوح الحق وأدلته وإجماع أهل العلم عليه كما سبق بيانه من نقل الإمام ابن كثير رحمه الله "

- ثم يدعو المواطنين إلى عدم الاعتراف بالمحاكم المصرية وعدم اللجوء إليها في حل مشاكلهم فيقول: " الواجب على كل مسلم ومسلمة في أي نزاع أن يطلب من خصمه التحاكم إلى من يحكم بينهما بشرع الله من أهل العلم..... ولا يحل له أن يطلب التحاكم إلى المحكمة الوضعية التي تحكم بالقوانين... "

- " وتحكيم أهل العلم هو المخرج الشرعي في مسائل الخصومات التي تقع بين المسلمين الذين يعيشون في ظل القوانين الوضعية "

- " وعند غياب الإمام يصبح أمرًا قطعياً، أي عند غياب النظام الإسلامي الشرعي يصبح وجوب التحكيم هو المخرج الواجب الوحيد الذي ليس للمسلمين سواه في إقامة الشرع فيما بينهم "

- " ومن ذهب إلى المحاكم الوضعية مضطراً وطالبتهم بإقامة الشرع وطالبتهم بتنفيذ حكم الله عز وجل الذي علمه من

خلال أهل العلم هذا لا يقال عنه قد رضى بالحكم بغير ما أنزل الله..... "

- " الوصية الواجبة في المواريث مخالفة للشرع "
[انظر كتاب " شرح منة الرحمن فى نصيحة الإخوان "
لياسر برهامى ص ١٤٣ - ١٥٦].

- ويقول فى اجتماع مغلق مع قادة السلفية فى مصر: "
المحكمة الدستورية لازم تتظبط بأى طريقة كانت " بتاريخ
٢٢-١١-٢٠١٢م تحت عنوان " ملتقى العلماء والدعاة لمناقشة
مسودة الدستور المصرى ".
- لا يعترف بأحكام القضاء:

فيقول: " ما يخالف الشرع ظاهراً من أحكام القضاء
بالطلاق: كالتطليق لزواج الزوج بأخرى، أو باطنياً: كما لو
جاءت المرأة بشهود زور بضرب زوجها وسوء عشرتها أو
عدم نفقته؛ فحكمت المحكمة بالطلاق للضرر وهو كذب؛ لم يقع
الحكم صحيحاً، مع أنه فى الظاهر موافق للشرع. " [موقع أنا
السلفى - الفتاوى].

- تكفير القضاة بالنوع لا بالعين:
رداً على سؤال: " كنت أتكلم مع بعضهم فحكم على كل
القضاة بالكفر على كل واحد منهم، وكفّرهم بالعين؛ لأنهم

يحكمون بغير ما أنزل الله، فقلت له: إن القضاة فيهم قوم نحسبهم شرفاء، وذكرت له بعض الأمثلة، فقال: وهل يظن خيراً بمن يحكم بغير ما أنزل، وهم لا يخلون من أحد الأوصاف الثلاثة في سورة المائدة: (الكافرون - الظالمون - الفاسقون)، والسؤال:

ما حكم القاضي الذي يتولى القضاء من حيث الإيمان والكفر؟ وهل يمكن أن يكون غير آثم أو أن يكون معذوراً بنيته واجتهاده أم هذا غير وارد؟
فأجاب:

" لا يجوز تعميم الأحكام على القضاة مع وجود أجزاء كثيرة في القانون لا تخالف الشريعة، فمن اقتصر في حكمه على ذلك لم يكن حاكماً بغير ما أنزل الله؛ فالأحوال الشخصية في مجموعها لا تخالف الشريعة - مع وجود بعض الأحوال المرجوحة -، والعقوبات "عدا الحدود" تدخل في التعزير، أما المصادمة الصارخة للشريعة ففي الربا والحدود، وكثير من القوانين المدنية وغيرها.

فمن بذل جهده في القضاء بما يوافق الشريعة فهو مأجور، وغير هؤلاء يحتمل الأمر في حقهم تأويلاً وجهلاً؛ فلا نعين الحكم بالكفر على واحد بعينه قبل استيفاء الشروط، وانتفاء

الموانع، وأما النوع فلا نزاع فيه. " [موقع أنا السلفى].

٢- محمد إسماعيل المقدم:

سئل: هل يجوز العمل في المحاماة؟

فأجاب قائلاً: " مهنة المحاماة الغالب عليها الشر، وتعلم القوانين الوضعية الكافرة التي تخالف شرع الله تبارك وتعالى، وقد يكون فيها إعانة الظالمين، ويكون همّ المحامي في الغالب - إلا من عصم الله وقليل ما هم- أن يأخذ الدراهم المعدودة مقابل إنجاء هذا الرجل، سواء كان ظالمًا أم مظلومًا، فقد يتسبب في أن يكون من المجادلين عن الخائنين أو المجرمين " [شريط " نساء عدن إلى الله "].

ويقول أيضاً:

" إن المحاكم تحكم بغير ما أنزل الله. " [شريط " كشف مؤامرة تحريم النقاب "].

نتيجة المقارنة:

إن ما جاء ببرنامج حزب النور حول القضاء برغم اقتضابه، إلا أن قد يوحى للبعض بأن حزب النور يحترم القضاء المصرى ويدعو لدعم استقلاله عن السلطة التنفيذية،

وكيف أن نزاهة القضاء واحترام المواطنين له مرتبط وقائم على تطبيق العدالة وعدم تفضيل أو تمييز أحد على آخر. ولكن ماذا حدث عندما وصل حزب النور للسلطة التشريعية " مجلس الشعب ومجلس الشورى " ؟!

الجواب:

١- تدخل واضح فى أحكام القضاء، بل شاهدت وسمعت بعينى وأذنى أحد الأعضاء الموقرين بمجلس الشعب - والذي حصل حزب النور على ٢٢% من عضويته - يطالب بضرورة تشكيل لجنة من المجلس للإشراف ومتابعة أعمال النيابة العامة!!!!

ولم يعلق حزب النور ببنت شفة.

٢- عندما عزل محمد مرسى " السيد المستشار النائب العام عبد المجيد محمود " مرتين، الأولى بدعوى تعيينه سفيراً بالفايتيكان، والثانية بالإعلان الدستورى العار ! لم نسمع معارضة من حزب النور بل تأييد، بل قام المتحدث الرسمى للحزب بتأييد القرار على صفحته على الانترنت، ثم مسح التأييد بعد ذلك !!!

٣- وعند محاصرة الإخوان للمحكمة الدستورية العليا، شارك سلفيون فى الحصار، ولم نسمع معارضة من حزب

النور لحصار ثالث محكمة دستورية فى العالم !!!
٤- وعند إقرار دستور الإخوان ٢٠١٢م، تم تقليص عدد
قضاة المحكمة الدستورية العليا، بحيث لو تم رد هيئة المحكمة
من قبل رافع الدعوى، لا توجد هيئة أخرى تنظر الدعوى !!!
وتم نزع المواد التى تجعل أحكام المحكمة ملزمة لكافة سلطات
الدولة وغير قابلة للطعن.

كل ذلك بمشاركة وموافقة ومباركة حزب النور والأخ ياسر
برهامى عضو الجمعية التأسيسية.

٥- وعندما أراد الإخوان إصدار قانون جديد " للسلطة
القضائية " بواسطة مجلس الشورى بالمخالفة للدستور والقانون،
وكان هدف القانون تفكيك السلطة القضائية وعزل حوالى
٣٥٠٠ قاض لبلوغهم سن الستين من خيرة قضاة مصر بعدما
بلغوا سن الخبرة، ومنع القضاة من أدنى حقوقهم " حق
الإضراب والاعتراض ".

- كان موقف حزب النور مجرد التحفظ على مادة تخفيض
سن المعاش للقضاة عشر سنوات مرة واحدة، والمطالبة
بالتريث فى ذلك !!!.

- بل يصل التزوير والتزييف مداه بإصدار "الدعوة السلفية
بالإسكندرية" بتاريخ ١٣/١٢/٢٠١٢م بياننا بعنوان "دستور

٢٠١٢م أوسع الدساتير في باب الحريات!!
فأيهما نصدق!!؟.

أى: إن كل ما جاء ببرنامج حزب النور عن استقلال
القضاء ونزاهته، حبر على ورق !!!
علاوة على ذلك:

فإن ما جاء بفتاوى الآباء المؤسسين للحزب من أن: " الحكم
بالقانون المصرى كفر أكبر "، ثم دعوة المواطنين إلى عدم
الاعتراف بالمحاكم المصرية وعدم اللجوء إليها فى حل
مشاكلهم قائلاً: " الواجب على كل مسلم ومسلمة فى أي نزاع
أن يطلب من خصمه التحاكم إلى من يحكم بينهما بشرع الله من
أهل العلم، ولا يحل له أن يطلب التحاكم إلى المحكمة الوضعية
التي تحكم بالقوانين "، ثم دعوة المواطنين لهجر المحاكم
المصرية والتوجه لمحاكم أهل العلم من السلفيين، وأن ذلك "
لازم وواجب "، ثم مطالبة ياسر برهامى " منظر الحزب
ومحركه " " بتطبيق المحكمة الدستورية العليا بأى طريقة " .
ودعوته إلى عدم الاعتراف بأحكام الطلاق التي تصدرها
المحاكم على من يتزوج بثانية مع عدم موافقة الزوجة الأولى ؛
لأن ذلك يخالف رأى سيادته .
وكذلك أحكام الطلاق لعدم النفقة وسوء العشرة، لو تم بناء

على شهود زور !!!

وهذا الكلام فارغ من أوله لآخره، فمن حق بل من واجب محامى الزوج الطعن فى الشهود الزور بالتدليل على أنهم شهود زور، وإلا فالحكم عنوان الحقيقة، ومن يقول غير ذلك لا بد من محاكمته !!!

ثم نأت للفاجعة الكبرى وهى قيام ياسر برهامى " بتكفير قضاة مصر ككل " ثم يتكرم سيادته قائلاً: " فلا نعين الحكم بالكفر على واحد بعينه قبل استيفاء الشروط، وانتفاء الموانع، وأما النوع فلا نزاع فيه " !!!!!

وبعد ذلك يقوم محمد اسماعيل المقدم " مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية " بتحريم عمل المحاماة " القضاء الواقف "، متهمًا عمل المحاماة - فى الغالب - بأنه شر، وقائم على تعلم القوانين الكافرة التى تخالف شرع الله !!!

ثم يقوم بتكفير المحاكم بأنها: " تحكم بغير ما أنزل الله ".
فهل بعد ذلك يقال: إن حزب النور يحترم القضاء ؟!
عجبًا !!!!!

تضليل الأزهر الشريف

البرنامج:

جاء فيه:

" أيًا كان نوع النظام السياسي في مصر مثلاً، فإن الأزهر ينبغي أن يظل مستقلاً عنه ومن ثم يصبح ضميراً لكل الأمة "

" انتخاب شيخ الأزهر من خلال هيئة لكبار العلماء يتم تشكيلها بنزاهة وشفافية " ص ٤

الفتاوى:

١- محمد إسماعيل المقدم:

- ينتقد قصيدة أمير الشعراء أحمد شوقي: " تحية إلى الأزهر " وذلك لمدحه الأزهر واعتباره القبة العلمية للمسلمين في العالم.

ثم يصف شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي بأنه مفتي البنوك وأنه مدلس وخائن. " [شريط المؤامرة على التعليم].

- ويقول في موضع آخر: " إن علماء الأزهر تلكنوا عن مصاحبة الحملة - يقصد حملة محمد عليّ ضد الوهابية - وذلك لسببين:-

- أنهم جبنوا عن مناظرة علماء الوهابيين.

- وأنهم ليسوا من طلاب الشهادة والاستبسال بوجه عام " [شريط: تبرئة المصريين من دماء الوهابيين].

٢- ياسر برهامي:

يقول: " الأشاعرة أهل بدع وضلال.

" الأشاعرة يحرفون - تحريفًا معنويًا - ، ويصفهم " بالجهل العظيم " ، ويشبههم باليهود مستدلًا بكلام للشنقيطي في الهامش " وأنهم يسمون التحريف تأولاً " " الأشاعرة روجوا لعقيدة الجهمية على أنها عقيدة السلف " " الأشاعرة ليسوا من أهل السنة، فهي فرقة فيها انحراف بلا شك "

[انظر كتاب " شرح منة الرحمن في نصيحة الإخوان " ص ٣٧-٤١].

ويقول أيضًا: " وأما عن عزل شيخ الأزهر - يقصد الدكتور أحمد الطيب - وهذا مطلب سلفي مهم فأعذر لأنهم لم يستطيعوا عزله - للأسف - في الدستور، ولكنه قال: بإذن الله سيتم إقالة شيخ الأزهر بقانون يمكن تدارك ذلك في قانون يحدد مثلاً سن شيخ الأزهر بـ ٦٥ عامًا، ويرى أن يتم اختياره عن طريق " جمعية عمومية من الحاصلين على الدكتوراه وما يعادلها من الجامعات الأخرى تنتخب وممكن بالتركية؛ " فرد

عليه أحد الأزهريين السلفيين " كده يطمئن قلبي "، وقال أيضاً:
" شيخ الأزهر والشيخ حسن - يقصد الشيخ حسن الشافعي -
هما أكثر ناس دافعوا عن مبادئ الشريعة وعن قضايا النصارى
هداهم الله "

المصدر: اجتماع حضره غالبية دعاة السلفية مثل "ياسر
برهامى - سعيد عبد العظيم - محمد حسان - محمد عبد
المقصود - جمال المراكبى - مازن السرساوى " بتاريخ ٢٢-
١١-٢٠١٢م تحت عنوان " ملتقى العلماء والدعاة لمناقشة
مسودة الدستور المصرى ".

نتيجة المقارنة:

عند قراءة برنامج حزب النور المقدم للجنة شئون الأحزاب،
نجده يقول بأن الأزهر " ينبغى أن يظل مستقلاً عن النظام
السياسى فى مصر أياً كان نوعه، ومن ثم يصبح ضميراً لكل
الأمة ".

ثم يدعو لانتخاب شيخ الأزهر من هيئة " لكبار العلماء " يتم
تشكيلها بنزاهة وشفافية.

ولكن ما حدث عملياً على أرض الواقع يخالف هذا الكلام
النظرى تماماً !!!

فبعد ٢٥ يناير ٢٠١١م كان أول مطلب للسلفيين " عامة "

هو السيطرة على المؤسسة الدينية فى مصر " أزهر، أوقاف، دار إفتاء " .

ولكن الحق يقال أن فضيلة الإمام الأكبر د. أحمد الطيب وقف شامخاً كالطود، يدافع وينافح عن استقلال المؤسسة الدينية وفى القلب منها الأزهر الشريف.

وكم هاجموا وتناولوا على شخص مفتى الديار د.على جمعة، وذلك لعزله، حيث لم ينسوا له أنه كان يعارض فتاواهم الظلامية التكفيرية.

ثم أرادوا أن يعينوا أحد أقطابهم " د. محمد يسرى إبراهيم " وزيراً للأوقاف، وفى آخر لحظة ثم تعيين د. طلعت عفيفى كحل وسط.

ثم اتجهوا للأزهر الشريف مهاجمين شيخه الجليل، تارة بأنه كان عضواً بالمكتب السياسى للحزب الوطنى، وتارة بأنه من الأشاعرة أهل الكلام.

والهجوم على الأزهر الشريف ليس عملاً فردياً من آحاد السلفيين كما قد يعتقد البعض، ولكنه عمل ممنهج منذ حوالى ثمانين عاماً.

- وهذه عينة بسيطة جداً من " تضليل وتبديع بل تكفير الأزهر الشريف " جاءت بأعداد مجلة التوحيد المصرية والتى

تصدر عن جمعية " أنصار السنة المحمدية " المشهورة بوزارة
التضامن الاجتماعي بمصرنا الحبيبة !!
- في العدد (٧) ص ٦٢ المجلد ٣٠ مجلة التوحيد
وتحت عنوان " ماذا تعرف عن علم الكلام " جاء فيه:
يقول الشيخ عبد الرحمن الوكيل: " إن الأزهر لا يعبر عن
عقيدة القرآن وإنما يعبر عن عقيدة أصحابه وأنه لا يصلح أبدًا
لهداية أمة ولا لهداية فرد واحد "
- وفي العدد (١) ص ٣٣ المجلد ٢١ وتحت عنوان "
عودة لمصطلح الحديث " بقلم: مصطفى العدوى جاء فيه:
" الأشاعرة من الفرق الغارقة في الضلال ". علمًا بأن
"العقيدة الأشعرية هي العقيدة المعتمدة بالأزهر الشريف وعقيدة
جماهير علماء الأمة قديمًا وحديثًا "
- وفي العدد (١٠) ص ٦٦ المجلد ٣١ وتحت عنوان "
صفة الرؤية الحلقة الثالثة " بقلم أسامه سليمان جاء فيه:
يعتبر الأشاعرة إحدى الفرق الملحدة والمخالفة لأهل السنة
في توحيد المعرفة والإثبات.
- وفي العدد (٥) ص ٢٦ المجلد ٦ تحت عنوان " خطاب
مفتوح من محمد عبد الله السمان إلى عبد العزيز بن باز. جاء
فيه:

طعن في الأزهر الشريف قائلاً: "الأزهر اليوم قد فقد ظلّه حيث ارتضى لنفسه أن يكون في شغل شاغل عن قضايا الإسلام وقضايا شعوبه وحيث أعطى ظهره لعقيدة السلف، وأغرق نفسه في متاهات الصوفية المسفة."

- وفي العدد (٣) ص ٣٨ المجلد ٢٧ وتحت عنوان " نصيحة " بقلم: محمد خليل هراس جاء فيه:

يصف كتب الأزهر التي تدرس للطلاب بأنها كتب عقيمة ولا يعودون من دراستها إلا بصدع الرؤوس وسأم النفوس.

- وفي العدد (١٠) ص ٤٨ المجلد ١٩ وتحت عنوان " هل هم أشعريون " بقلم: محمد نجيب لطفى جاء فيه:

طعن في العقيدة التي تدرس بالأزهر الشريف. ووصفها بأنها فيها زيف وبطلان وريبة وبهتان ووصف الأزهريين بأنهم فى غيهم سادرون وعلى نهج المعتزلة - والمتكلمين - سائرون !

ويطالبهم بالتوبة وأن ينتهجوا نهج الحق ويعتقدوا عقيدة أهل السنة والجماعة " انتهى.

فإذا جننا لفتاوى الدعوة السلفية:

وجد طعنا فى " العقيدة الأشعرية "، العقيدة التي يدرسها الأزهر الشريف على أنها عقيدة أهل السنة والجماعة.

فيصف الأشاعرة أنهم أهل بدع وضلال، وبالجهل العظيم،
وأنهم ليسوا من أهل السنة !!!

فهل هناك أخطر من الطعن في عقيدة التوحيد شيء؟!
وهل نتعجب بعد ذلك من هجومهم على أمير الشعراء
لاعتباره الأزهر الشريف هو القبلة الثالثة للمسلمين، وطعنهم
المتواصل في حق الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر، ثم
وصفهم علماء الأزهر بأنهم جهلاء وجبنوا من مناظرة
الوهابيين، وأنهم ليسوا طلاب شهادة !!!

ثم نجد برهامى والذى يطالب برنامج حزبه " باستقلال
الأزهر "، يطالب فى اجتماع مغلق مع قادة السلفية فى مصر "
بعزل شيخ الأزهر د.أحمد الطيب "، عن طريق سن قانون؛ لأن
ذلك مطلب سلفى مهم، واعتذر للمجتمعين بأنه للأسف لم
يستطع عزله فى الدستور، ولكنه يبشرهم بأنه " سيتم إقالته بإذن
الله بقانون ".

ثم يطالب بانتخاب شيخ الأزهر عن طريق " هيئة لكبار
العلماء "، لاحظ أنه لم يقل " هيئة كبار العلماء "، حيث إن هيئة
كبار العلماء لها شروط أولها الأزهرية دراسة ومنهجًا، أما
سيادته فيطالب بتشكيل جمعية من الحاصلين على الدكتوراه أو
ما يعادلها من الجامعات الأخرى " غير جامعة الأزهر " تنتخب

شيخ الأزهر !!!

وذلك حتى يتم وضع الأخوة السلفيين فى تشكيل الجمعية
حتى لو كانوا غير أزهريين.

العلاقات الدولية

البرنامج:

جاء فيه: " العلاقات الخارجية مع الدول والشعوب الأخرى ينبغي أن يؤسس على الاحترام المتبادل والعلاقات المتكافئة والتعايش السلمى، وتقوم على أساس تكامل الحضارات وليس صراع الحضارات وتحقيق قيم الحق والعدل والحرية وعدم الاعتداء وتجريم اغتصاب حقوق الغير بالقوة " ص ٢٧

" السياسة الخارجية لا بد أن تحترم العهود والمواثيق ولا تزج بالبلاد فى نزاعات تدمر ولا تعمر، وتهدم ولا تبني " ص ٢٨

" لا بد من الاهتمام بإحياء علاقة التواصل والتعاون مع الشعوب كافة، لتحل محل حملات العداة والكراهية التى كان يصطنعها النظام السابق مع شعوب المنطقة، كما حدث مع دول الجزائر والسودان وقطر " ص ٢٨

الفتاوى:

١- ياسر برهامى:

يقول: " أما القول بأن الإسلام لم يعرف إلا الحرب الدفاعية، وأن الأصل فى معاملة الكفار هو السلم لا القتال فقولٌ محدثٌ،

بدعةً ضلالةً ابتدعها المنهزمون روحياً وعقلياً أمام ضغط
الواقع المعاصر....

" قال أكثر السلف بنسخ آيات الموادة والصفح والعفو في
القرآن.....

" ولا يختلف العلماء من المذاهب الأربعة وغيرهم على أنه
يلزم المسلمين عند المقدرة ابتداء الكفار بالقتال ولو لم يُقاتلوا
المسلمين.....

" إنكار جهاد الطلب خرق للإجماع، بل لو أن طائفة استقر
أمرها على ذلك لصارت طائفة ممتعة عن شريعة من شرائع
الإسلام الظاهرة المتواترة يجب قتالها ". [انظر كتابه " فقه
الجهاد "].

٢- سعيد عبد العظيم:

يقول: " وقد أجمع العلماء على أن جهاد الكفار وتطلبهم في
عقر دارهم ودعوتهم إلى الإسلام وجهادهم إن لم يقبلوه أو
يقبلوا الجزية فريضة محكمة غير منسوخة.... وقد ذهب بعض
السلف الصالح رضوان الله عليهم إلى أن جهاد الابتدء والطلب
فرض عين مثل جهاد الدفع تماماً.... ويشترط لوجوب جهاد
الابتداء والطلب على المسلم خمسة شروط هي: التكليف،
السلامة من الضرر، الحرية، الذكورية، الاستطاعة.

- واستقر أمر الجهاد على المرحلة الأخيرة التي ذكرت في سورة التوبة وهي قتال المشركين حتى يسلموا، وقاتل أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا أو يدفعوا الجزية مع الذل والصغار .

- وقد اعتبر السلف أن المرحلة الأخيرة للجهاد ناسخة لبقية المراحل قال ابن العربي: « قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ﴾ (التوبة: ٥)... الآية ناسخة لمائة وأربع عشرة آية»، وقال صديق حسن البخاري: « وما ورد في موادعتهم أو في تركهم إذا تركوا المقاتلة فذلك منسوخ باتفاق المسلمين ».

- فالسلف لا يكلفون المستضعف من المسلمين الذي حاله مشابهة لحال الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة بالقتال وإنما الواجب عليه أن يجتهد لكي يصل إلى حال قوة يجاهد فيها الكفار .

- ويتضح لك مما تقدم أن الجهاد ليس هو الخروج على الحاكم فقط. وأن الواقع هو الذي يحدد أي الأحكام هو الأنسب في مراحل الجهاد، وأن التطبيق بحسب الظروف الموجودة فلا بد من النظر بعين الاعتبار لحالة المسلمين وما هم عليه من استضعاف أو قوة.

- ولقد تأثر بهذه البدعة المنكرة - قصر الجهاد على الدفاع

فقط - بعض الكتاب المعاصرين، وقد احتجوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٩٠)، فقالوا: إن الله قيد قتال الكفار بحال اعتدائهم، وكل آية في القرآن تأمر بقتال الكفار مطلقاً تحمل على هذه الآية - إذا المطلق يحمل على المقيد - وأخطأوا في تفسيرهم الذي خالفوا فيه تفسير السلف الصالح لهذه الآية، وذهلوا عن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وعن سيرته وسيرة الخلفاء الراشدين مع الكفار. وقيماً قالوا: ما احتج صاحب بدعة على بدعته بدليل إلا وكان في هذا الدليل ما يرد عليه ويدحض بدعته. فقد ذهب فريق من علماء السلف إلى أن هذه الآية مرحلية وأن النهي عن قتال من لم يقاتل منسوخ بسورة التوبة لما فيها من الأمر بقتال جميع المشركين وأهل الكتاب، وأن هذه المرحلة أتت بعدها المرحلة الأخيرة وهي مرحلة ابتداء جميع الكفار بالقتال حتى يخضعوا لسلطان الإسلام ويدفعوا الجزية أو يسلموا. "

[انظر كتاب "تحصيل الزاد لتحقيق الجهاد" لسعيد عبد العظيم، موقع طريق الإسلام].

- نتيجة المقارنة:

نجد أن برنامج حزب النور الذي تم الموافقة عليه من قبل

لجنة شئون الأحزاب، يتكلم عن أن العلاقات بين الدول والشعوب ينبغي أن يؤسس على الاحترام المتبادل والتعايش السلمى، ويقوم على أساس " تكامل الحضارات " وليس " صراع الحضارات "، ويدعو إلى تحقيق قيم عدم الاعتداء وتجريم اغتصاب حقوق الغير بالقوة، وأن السياسة الخارجية لا بد أن تحترم العهود والمواثيق الدولية وأنه:

لا بد من الاهتمام بإحياء علاقة التواصل والتعاون مع الشعوب كافة.

فهل هذا ما يؤمن به حقاً مؤسسو حزب النور من السلفيين؟! أم أن هذا مجرد كلام لتمرير الموافقة على الحزب وكفى؟! إن الدارس لتراث الدعوة السلفية بالإسكندرية يعلم علم اليقين، بأن ما ورد ببرنامج حزب النور يخالف مخالفة واضحة وصريحة لفتاوى الآباء المؤسسين لحزب النور.

حيث رؤية المدرسة السلفية بالإسكندرية للعلاقات الدولية تقوم على صراع الحضارات وليس تكامل الحضارات ولا تعترف بالسلام العالمى ولا التعايش السلمى بين الشعوب ولا تلتزم بالمواثيق والعهود الدولية إلا فى زمن الاستضعاف فقط، أما عند القدرة والتمكين فلا عهود ولا مواثيق ويجوز بل يجب الهجوم القتالى على الغير مهما كان مسالماً، وهذا الغير ليس

أمامه إلا واحد من ثلاث: الدخول في الإسلام، أو دفع الجزية من أهل الكتاب فقط، أو القتل !!!

ولو حدث وأنكرت طائفة من المسلمين " القتال الهجومي " - مثل العلماء الذين يقولون أن القتال في الإسلام فرض للدفاع وليس للهجوم - لصارت طائفة ممتعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة ويجب قتالها، بنص كلام ياسر برهامي منظر الدعوة السلفية والرجل الأول بحزب النور !!

بل نجد سعيد عبد العظيم يقول صراحة: " أجمع العلماء على أن جهاد الكفار وتطلبهم في عقر دارهم ودعوتهم إلى الإسلام وجهادهم إن لم يقبلوه أو يقبلوا الجزية فريضة محكمة غير منسوخة، وأن آية البقرة ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٩٠) آية مرحلية تم نسخها !!!!

فهل بعد ذلك يتم الضحك علينا بكلام من عينة: السلام العالمي والتعايش السلمى وتكامل الحضارات، والتواصل والتعاون مع الشعوب كافة !!!

والملاحظ أن كلام ياسر برهامي مأخوذ بالنص من كتاب " معالم في الطريق " لسيد قطب، ونفس كلام المودودي، وكلام محمد عبد السلام فرج بكتابه " الفريضة الغائبة "، ومحمد قطب

وأيمن الطواهرى.

أما موضوع أن نظام مبارك كان يصطنع حملات العداة
والكراهية ضد الدول العربية ومنها قطر، فهذا قمة التدليس،
فالقاصى والدانى يعرف أن دويلة قطر لم يكن لها رسالة فى
العشرين سنة الأخيرة إلا الهجوم على مصر.
فلماذا قلب الحقائق!؟

المرأة

البرنامج:

جاء فيه: " تعتمد نظرتنا لمنزلة المرأة فى المجتمع على المساواة الكاملة فى الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة " ص ٣٠

ويطالب بحل بعض المشكلات التى تختص بها المرأة مثل " مشكلة التمييز الوظيفى ضد المرأة " ص ٣١
ثم يطالب بإجراء " بحوث كافية ودراسات مكثفة وخطط محكمة لتغيير ثقافة المجتمع وتطوير مفاهيمه..... مما يودى فى النهاية إلى تفعيل مشاركة المرأة المجتمعية والإنسانية والسياسية بصورة كافية بما يساهم فى تسير عجلة المجتمع ككل " ص ٣١

الفتاوى:

١- محمد إسماعيل المقدم:

- يعتبر مسألة كشف الوجه للمرأة المسلمة " قضية عقيدة وأن من يجادل فيها فهو كافر كافرًا أكبر مخرجًا له من الملة ولا نقاش فى هذه البديهة ".
ويعتبر قضية النقاب هي صراع بين إسلام وكفر

وهدى وضلال

وحق وباطل

ووحى وهدى

ولا يوجد خط وسط أبدًا بين الاتجاهين.

- ويقول: "إن رفع النقاب مطية إلى الفجور "

ثم يقول: " لا يمكن لإنسان أن يكون مخلصًا وملتزمًا بدعوة

قاسم أمين إلا إذا خرج من الإسلام "

مع اعترافه أن دعوة قاسم أمين " ما كانت تطلب إلا

مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية بضوابط الإسلام وتعليم

المرأة مبادئ القراءة والكتابة " فهل هذا كفر؟!

[شريط " تحرير المرأة من البذر إلى الحصاد"].

- وفي موضع آخر يقول:

" الاختلاط حرام في الوظائف والأندية والمواصلات

والأسواق والمستشفيات والزيارات بين الحيران وفي الأعراس

والحفلات، والنقاب فرض والقرار في البيوت هو الأصل. "

[شريط الخلوة والاختلاط].

٢- ياسر برهامي:

- المشاركة السياسية للمرأة:

سئل ياسر برهامي: حول الفتوى بجواز مشاركة المرأة في

المجالس النيابية مع حرمة تولي المرأة الولايات العامة؟!
فأجاب: " اختلف المعاصرون في توصيف المجالس النيابية:
هل هي ولاية؛ فلا يجوز تولية المرأة؟ أم هي مجرد مشاورة ؛
فلا مانع من وجود نساء فيها ؟ فقد شاور النبي - صلى الله
عليه وسلم- أم سلمة - رضي الله عنها - في الحديبية، وشاور
عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - الجميع في تولية
عثمان أو عليّ - رضي الله عنهما - حتى النساء في البيوت،
ولا دليل على المنع من ذلك.

والصحيح عندنا أنها ولاية، بل هي أقرب إلى توصيف أهل
الحل والعقد عند الفقهاء؛ لأن من حق هذه المجالس عزل الحاكم
ونوابه ومساءلتهم، وفي بعضها تعيينهم، ولكن الواقع الحالّي لا
بد فيه من النظر إلى "خير الخيرين وشر الشرين"، وإعمال
قاعدة: "مراعاة المصالح والمفاسد" بميزان الشريعة، فنحنتمل
أدنى المفستتين لدفع أشدهما، ونجلب أعظم المصلحتين ولو
فانت أدناهما، فأنه لا يحب الفساد، وقد قال شعيب -عليه
السلام:- ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ (هود: ٨٨).

ولو نظرت إلى مفسدة وجود امرأة مسلمة في قائمة حزبية
- " قد تصل إليها نسبة النجاح وقد لا تصل، وهي إن وُجدت
في المجلس نصرت قضية الشريعة الإسلامية، ومنعت من سنّ

ما يخالفها"- وبين مفسدة ترك ٦٥% من مقاعد المجلس النيابي للعلمانيين وأشباههم، أو لمن لا يتبنون خطاباً سياسياً يحقق طموحات القاعدة العريضة من الإسلاميين - وإن حسبوا على الإسلاميين -؛ مما قد يؤدي إلى صياغة دستور علماني أو ليبرالي سيكون قيماً بلا شك على الدعوة إلى الله والعمل الإسلامي كله - ولكن هذه المرة باسم "الدستور والقانون"، وليس باسم "الدولة البوليسية"-، لو نظرت إلى المقارنة بين المفسدتين؛ لوجدت مفسدة وجود امرأة مسلمة على القائمة لا يمكن أن تقارن بالمفاسد الكبرى المذكورة، وغيرها..

وأن احتمال هذه المفسدة هو من جنس احتمال النبي - صلى الله عليه وسلم- في الحديبية أن يمحو "بسم الله الرحمن الرحيم"، ويكتب: "باسمك اللهم"، وأن يمحو "محمد رسول الله" ويكتب: "محمد بن عبد الله"، وأن يقبل أن يرُد من جاءه مسلماً، ولا يرد المشركون من ذهب إليهم مرتدّاً؛ مع كونه ظلماً وجوراً لو جرد عن مصلحة إمضاء صلح الحديبية والفتح المبين الذي حصل به.

واعترضنا على من سبقونا في العمل السياسي قديماً " يقصد الإخوان " في ظل النظام البائد - قطع الله عن المسلمين سنته- إنما كانت على تنازلات عقديّة وعملية، مثل: قبول أدب

الزندقة والإباحية، وقبول نتائج صناديق الاقتراع ولو جاءت بإلغاء الشريعة، والتصريح بعدم كفر اليهود والنصارى مثلاً؛ من أجل تحقيق مصلحة انتخابية.

وكان منها: "مسألة ترشيح المرأة"؛ لأن كل هذا لم يكن هناك ما يقابله من مصالح أو دفع مفسد أعظم بميزان الشريعة، بل ولا يمكن أن يقابله؛ لأن مفسدة التصريح بخلاف التوحيد وأن الإسلام هو الدين الحق دون ما سواه، والقبول بأدب سب الله ورسله - وهو انعدام الأدب، بل سوءه - أعظم السوء لا تدانيها ولا تساويها مفسدة أخرى؛ لذا كان موقفنا من الموافقة على ترشيح النساء على قائمة حزب النور من باب "إعمال قاعدة المصالح والمفاسد"، وليس "تنازلاً عن ثوابتنا"، ولا "إعطاءً للدينية في ديننا". والله المستعان. "بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١م.

وقال ردًّا على سؤال آخر: "نحن إنما قلنا بخروج الأخوات للانتخاب من باب جلب المصالح ودفع المفسد التي تحيط بالأمة من فرض العلمانية والليبرالية على مجتمعاتنا، فاتقوا الله، وأدركوا مخاطر الواقع الأليم." [موقع أنا السلفي - الفتاوى بتاريخ ١٩-١٢-٢٠١١م].

- زواج القاصرات:

يقول ياسر برهامي: "جواز زواج الصغيرة دون البلوغ،

دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، خلافاً لما جرت عليه عادة أصحاب القوانين الوضعية، من تحديد سن الزواج بـ ١٨ سنة للفتاة، فإن هذا من البدع المحدثات المخالفة للكتاب والسنة والإجماع، وأجمع العلماء على مشروعية أن يزوج الأب والجد بنته الصغيرة دون البلوغ " [مقطع على اليوتيوب].

نتيجة المقارنة:

عند مطالعة برنامج حزب النور عن المرأة، نجده يقول: إن نظرة الحزب للمرأة قائمة على المساواة الكاملة، في الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة ويطالب بحل مشكلات التمييز الوظيفي ضد المرأة.

أما الفتاوى:

فنجد رؤية الدعوة السلفية صاحبة الحزب والمهيمنة عليه قائمة على:

١- وجه المرأة عورة، يجب ويفرض ستره، ولذلك عندما اضطر حزب النور لترشيح امرأة على قوائمها في ٢٠١١م، وضعوا مكانها صورة وردة.

بل وصل الأمر بمحمد إسماعيل المقدم " مؤسس الدعوة السلفية وعميدها " أن اعتبر النقاب " قضية عقيدة، وأن من يجادل فيها فهو كافر كفرة أكبر مخرجاً له من الملة ولا نقاش

في هذه البديهة " .

٢- عمل المرأة خارج منزلها حرام؛ لأن الأصل " القرار في البيوت "

٣- الأصل أن المرأة ليس لها حق الانتخاب

٤- الأصل أن المرأة ليس لها حق الترشح في الانتخابات

٥- ليس من حق المرأة العاقلة الرشيدة تزويج نفسها

٦- المرأة تتعلم فقط ما يناسب طبيعتها ووظيفتها في المنزل

٧- من حق ولى أمر الفتاة عقد قرانها وهي في " اللفة " ،
ويدخل بها زوجها عندما تطيق الجماع، وتحديد سن الزواج بـ
١٨ سنة مخالف للإسلام.

٨- ليس من حق المرأة طلب الطلاق لو تزوج عليها زوجها.

٩- لا يعترفون بحق الخلع للمرأة.

وبهذا يتبين مدى مخالفة برنامج حزب النور لمبادئ وتراث الدعوة السلفية.

البنوك والضرائب والبورصة حرام

البرنامج:

يطالب بتعديل قوانين البنوك والإقراض؛ لأنها قائمة على

الربا. ص ٨

ولكنه يطالب بأن يكون ذلك " بصورة متدرجة وعلى

سنوات عديدة، حتى لا تحدث آثار سلبية على الاقتصاد " ص

٩.

الفتاوى:

١- ياسر برهامي:

يقول: " هذا الذى يعمل فى الجمارك والضرائب ينوى

التخفيف عن المسلمين ويقدر على ذلك أم لا ؟ إذا كان الأمر

ثابتاً لا يتغير لا يمكن تغييره لا بتقليل ولا بتكثير..... وإنما

هو جباية محضة خلاف ما شرع الله سبحانه وتعالى شيء

يوضع على المستهلك حتى ولو كان ينفق فى المصالح فإن هذا

المال ليس هو الذى شرعه الله عز وجل..... وليس فرض

الضرائب بهذه الصورة دون جمع الزكاة الواجبة وتحكيم شرع

الله أولاً..... ودون فرض الجزية على الكفار فهذا لا

يصح ولا يجوز وهذا من المكس "، ثم يستدل على ذلك بفتوى

لابن تيمية يفهم منها أن ياسر برهامي يشبه الدولة بقطاع الطرق، ثم قال: " وحيث إن ضريبة المبيعات ثابتة لا تتغير لذلك لا يجوز العمل بها " [موقع أنا السلفى - يوتيوب].

ويسأله أحد الشباب:

" أنا شاب خريج عام ٢٠١١م وحتى الآن لم أجد عملاً، وأنا فى وضع لا أحسد عليه أبداً فى البيت أو بين أصدقائى، هل يجوز لى العمل فى بنك مصر مع الأخذ فى نيتى بألا أعمل إلا فى المعاملات الحلال والتبرؤ بشكل شهرى من نصف راتبى مثلاً أو أى جزء تراه فضيلتك، وقد سمعت فتوى لأحد الشيوخ يقول فيها بجواز العمل - بالبنوك - إذا لم يكن هناك مصدر رزق آخر؛ لأن الراتب يكون مختلطاً مع ضرورة البحث عن عمل آخر والانتقال إليه بعد ذلك.

مع العلم يا سيدى أن المعاملات فى بنك مصر لا تقتصر على الإقراض والاقتراض فقط بل هناك المعاشات وتحويل رواتب الموظفين وغيرها "

فأجاب ياسر برهامي: " إن أمكنك أن تعمل فى فرع المعاملات الإسلامية فيجوز وإلا فلا " [موقع أنا السلفى - الفتاوى بتاريخ ٢٩-٦-٢٠١٥م].

وردًا على سؤال أحد الأخوة السلفيين بأنه قام بعمل وثائق

تأمين في شركة مصر للتأمين في عام ٢٠٠٦ م، ولم يكن التزم بعد، وهذه الوثائق عبارة عن مبلغ يتم دفعه على دفعات كل شهر لمدة عشر سنوات، وفي نهاية المدة يقوم باسترداد المبلغ الذي دفعه والأرباح، علماً أن هذه الأرباح ليست ثابتة وتتغير من سنة لأخرى، وقد انخفضت الأرباح بالفعل، وعندما سأل عن حكم هذه الوثائق قال له بعض الأخوة الذي يعملون في هذه الشركة: إنها حلال؛ لأن الشركة تستثمر هذه الأموال وتتربح منها، ثم تعطي العملاء أرباحاً، وقد رأيتهم أخوة ملتزمين ومحافظين على الصلاة في أوقاتها. علماً بأنه بعد ما التزم، قام بسحب أمواله من بنك الإسكندرية وأودعها في بنك فيصل الإسلامي، وكذلك حسابات زوجته وابنه القاصر، وشجع أخته على ذلك أيضاً، ويريد من فضيلته إفتائه في حكم هذه الوثائق وكيفية التعامل معها، وهل هناك حرج في التعامل مع بنك فيصل ؟ .

فأجاب قائلاً: " فعقد التأمين التجاري ومنه التأمين على الحياة، وضد الحوادث، ونحو ذلك.. عقد غرر محرم شرعاً؛ لأنه مبنى على الاحتمال، وشركات التأمين إنما تستغل الأموال في البنوك غالباً، وعلى أي حال خذ رأس مالك الذي دفعته، وتصدق بما بقي من أرباح، وبنك فيصل والبنوك الإسلامية

الأخرى أقل المتاح سوءاً، وهم يشترطون على أنفسهم الالتزام بأحكام الشريعة؛ إلا أن الواقع فيه مخالفات، فأرى أن تتصدق بجزء من الربح، وإن شئت الورع فبالربح كله." [موقع أنا السلفي - الفتاوى].

ويقول: " العمل بهيئة البريد - دفتر التوفير - لا يجوز وعلى من يعمل به ترك العمل " [موقع أنا السلفي - الفتاوى].
ويقول أيضاً: " من البدع في قواعد المعاملات أن يؤصلوا لزوم أخذ الضرائب من الناس..... فيعدون التهرب من الجمارك والضرائب من أعظم الذنوب فهذا من البدع مع أنه أيضاً ظلم وعدوان؛ لأنهم أدخلوها في حيز التشريع وجعلوا لها قواعد وألزموا الناس بها " [ص ٤١٣ " شرح منة الرحمن"].

٢- موقع صوت السلف:

" السؤال: (أضع مدخراتي حالياً في بنك مصر فرع المعاملات الإسلامية، وأسأل عن موقف الأرباح المضافة لها، وهل هي حلال أم لا؟ مع العلم بأني كنت أضع المال في بنك فيصل ونقلته لبنك مصر الإسلامي اعتماداً على نصيحة أحد الزملاء الذين يرون مشاكل شرعية في بنك فيصل).
الجواب:

" الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛
فأنصحك بوضع المال في بنك إسلامي مستقل حيث إن هذه
الفروع المسماة بالإسلامية في البنوك الربوية - على ما أعلمني
بذلك بعضهم - غير منفصلة عن باقي أموال البنك وحساباته. "
[موقع صوت السلف].

٣- سعيد عبد العظيم:

سؤال: " ما حكم العمل في صيانة ماكينات الصرف البنكية "
ماكينات الفيزا كارد "؟".
فأجاب: " الوسائل لها حكم الغايات، والماكينات لما
استخدمت له، فإن استخدمت في مباح كانت مباحة، وإن
استخدمت في حرام كانت محرمة، فلو كانت لسحب الإنسان من
رصيده فلا حرج في صيانتها، أما لو كانت للإقراض الربوي -
أى قرض بفائدة - فلا يجوز إصلاحها ولا صيانتها " [موقع أنا
السلفى - الفتاوى بتاريخ ٢٣-١-٢٠١١م].

نتيجة المقارنة:

نجد أن برنامج الحزب يتفق مع فتاوى قادة الدعوة السلفية
في أن " فوائد البنوك رباً محررم ".
ولكن برنامج الحزب يدعو لمنع ذلك بصورة متدرجة، حتى
لا تحدث آثار سلبية على الاقتصاد الوطنى، وهذا يحمد للحزب.

ولكن لو أن الفوائد رباً محرم " قولاً واحداً " لوجب تحريمها فوراً.

ولكن الحزب - بكل أسف - لم يلتفت لفتاوى دار الإفتاء المصرية ومجمع البحوث بالأزهر، التي أفتت أن فوائد البنوك ليست رباً، لأدلة كثيرة.

وأن تحديد أو عدم تحديد الفائدة جائز، وأن الأولى في هذا الزمان هو التحديد.

والشيء الغريب أن بعض قادة الحزب، الذين يحرمون علينا التعامل مع البنوك الوطنية وذلك ليل نهار ومنذ عقود، وجدناهم يبيحون للإخوان الحصول على قرض صندوق النقد الدولي، بحجة أن الفائدة ما هي إلا مصاريف إدارية !!!

والدارس لفتاوى الدعوة السلفية بالإسكندرية، يجدها ترى أن:

الضرائب حرام، الجمارك حرام، البورصة حرام، العمل في البنوك حرام، العمل بهيئة البريد فرع صندوق التوفير حرام، صيانة ماكينات الصرف البنكية حرام، حتى وصل الأمر بهم بتحريم التعامل مع فروع المعاملات الإسلامية بالبنوك الوطنية. فهل بعد تحريم هذه القائمة، من الممكن إقامة اقتصاد بمصر؟!

نتنظر إجابة خبراء الاقتصاد.

المواطنة حرام

البرنامج:

جاء فيه:

" كان دور الأمن فى عهد مبارك، تأجيج الفتن الطائفية بين أبناء الوطن الواحد " ص ٢

" الإقرار بأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع يتضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط، وإثبات حقهم فى الاحتكام إلى ديانتهم فى أمور العقيدة والأحكام التى يوجد فيها اختلاف عن أحكام الشريعة الإسلامية، أما غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها، والنظام العام والآداب فتحكمها القاعدة التى تقرر أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وهو ما يمثل أسس قواعد الحق والعدل والإنصاف بين المواطنين جميعاً " ص ٣

الفتاوى:

تحريم بناء الكنائس:

فوزى عبد الله:

يقول: " يجب عليهم الامتناع من إحداث الكنائس والبيع، وكذا الجهر بكتبتهم وإظهار شعارهم وأعيادهم فى الدار؛ لأنه استخفافٌ بالمسلمين. وهذا ما عاهدهم عليه عمر - رضى الله

عنه- في كتاب عبد الرحمن بن غنم الذي اشتهر بالشروط العمرية. " [انظر موقع صوت السلف بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٠٨م والموقع بإشراف المدرسة السلفية بالإسكندرية].

فرض الجزية:

١- ياسر برهامي:

يقول: " اليهود والنصارى والمجوس يجب قتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وصاغرون أي أذلاء ". [انظر كتابه " فقه الجهاد " ص ٢٩].

٢- فوزى عبد الله:

يقول: " يجب عليهم أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون في كل عام " [انظر موقع صوت السلف بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٠٨م والموقع بإشراف المدرسة السلفية بالإسكندرية].

تحريم إلقاء السلام عليهم:

١- د. محمد إسماعيل المقدم:

أخذ يلف ويدور في تبرير الحديث الصحيح السند الشاذ المتن المخالف للإسلام وأصوله والذي يقول: " لا تبدعوا اليهود ولا النصارى بالسلام، وإذا لقيتموهم فى طريق فاضطروهم إلى أضيقه "، مبرراً حرمة بدء غير المسلمين بالسلام بأن هذا لبيان

عزة المسلمين وذلة الكفار. [شريط أدب التعامل مع الكفار].

٢- د. ياسر برهامي:

يقول: " ليس له - أي لغير المسلم - أن يكون عزيزاً في بلاد الإسلام.... هذا أمر محدد أن أضطره إلى أضييق الطريق ما أمكن ذلك في بلاد الإسلام، وألا أبدأه بالتحية لأن ذلك إعظام وتكريم..... والظاهر والله أعلم أنه لا يجوز بدءهم بالتحية مطلقاً لا بتحية الإسلام ولا بغيرها.. لأن التحية تكريم وتعظيم فلا يجوز أن يكون الكافر أهلاً لذلك "

[انظر كتاب " شرح منة الرحمن في نصيحة الإخوان " ص

١٨٦].

تحريم الوظائف العامة عليهم:

جاء بموقع صوت السلف لسان حال الدعوة السلفية بالإسكندرية وبإشراف د. ياسر برهامي بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٠٩م:

- أجمع العلماء على أن غير المسلم لا يجوز له أن يتولى الولايات العامة مثل.... قيادة الجيش ولا حتى سرية من سراياه، ولا يجوز أن يشتركوا في القتال ولا يتولوا الشرطة ولا أى منصب فى القضاء ولا أى وزارة.

- المساواة المطلقة بين مواطنى البلد الواحدة قول يناقض

الكتاب والسنة والإجماع.

تحريم تهنئتهم بأعيادهم:

يقول ياسر برهامي:

- " كثير من الاتجاهات المنحرفة المنتسبة إلى العمل الإسلامي تبادر إلى مشاركة الكفار في أعيادهم، وترسل وفوداً للتهنئة بأعياد الكفار وتشهد ما يسمونه قداساً فلا شك في أن كل من حضر قد تتجس، فلا يجوز إرسال الوفود لتهنئة الكفار بهذا..... ولا يجوز إلقاء السلام عليهم ".
- " قال بعض العلماء: من أهدى لهم - أي لغير المسلمين

- زهرة في عيدهم فقد كفر ".
- " لا تقبل ذبيحة - أهل الكتاب - في أعيادهم لعدم إقرارهم على إقامة العيد البدعي أو الشركي ".
[انظر كتاب " شرح منة الرحمن في نصيحة الإخوان " ص

١٧٤، ١٨٥، ١٠٥].

تحريم اتخاذهم أصدقاء:

يقول ياسر برهامي:

"اتخاذ غير المسلمين أصدقاء وأخلاء لا شك أن هذا معصية قد تصل إلى الكفر" [المرجع السابق ص ١٧٤].

حماية معابدهم من إقامة الكفر:

- يقول ياسر برهامي:

" العمل كحارس للكنيسة حرام، ومن إقامة الكفر والتعاون على إقامته " [المرجع السابق ص ١٨١].

تحريم إطلاق مسيحين عليهم:

يقول ياسر برهامي:

- " لا يصح أن يسمى النصارى مسيحين " [المرجع السابق ص ٢٣٦].

الطعن في زعماء الأقباط:

- وفي شريط نظرة في تاريخ العقيدة (٢) لمحمد إسماعيل المقدم يقول:

بطرس غالي: خبيث، خائن، مجرم وهو خصم للإسلام والمسلمين

نتيجة المقارنة:

جاء ببرنامج حزب النور، أن الحزب يضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط، وأن قاعدة " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " تمثل أسمى قواعد الحق والعدل والإنصاف بين المواطنين جميعًا .

فهل فتاوى الدعوة السلفية بالإسكندرية " صاحبة امتياز
حزب النور " تتفق مع ما ورد ببرنامج الحزب ؟!
إن المتتبع لفتاوى قادة " الدعوة السلفية " يجدها تدعو إلى:
- الأصل فى العلاقة بين المسلم وغير المسلم البغض وليس
الحب
- تحريم إلقاء السلام على غير المسلم، بل والتضييق عليه
- تحريم بناء كنائس ومعابد جديدة لهم، وما تهدم من
معابدهم ولو ظلمًا لا يبني ثانية
- فرض الجزية عليهم، ويمنعوا من الاشتراك فى الدفاع
عن الوطن
- تحريم تقلدهم الوظائف والولايات العامة " محافظ قنا
نموذجًا"

- تحريم تهنئتهم بأعيادهم ومن يفعل ذلك تتجس
- تحريم اتخاذهم أصدقاء
- تحريم قول: " أخى " لهم
- تحريم إطلاق " مسيحيين " عليهم
- الطعن فى زعمائهم
وبعد هذه المقارنة، ما رد الأخ / نادر الصيرفى، مؤسس
رابطة أقباط (٣٨) وعضو الهيئة العليا لحزب النور وعضو

اللجنة القانونية؟!

هل مازال يعتقد أن حزب النور، حزب معتدل يدعو للمواطنة والتعايش، " ويجتهد لتحقيق مطالب وحقوق الأقباط"!!!!!!

كما ورد على لسانه باليوم السابع بتاريخ ١٣-٢-٢٠١٥م.

السياحة حرام

بكل أسف ينظر السلفيون للسياحة على أنها تعنى " الخمر -
والمايوهات - والدعارة - والقمار "، ولذلك ما أن يسأل أحدهم
عن حكم العمل بالسياحة؟! إلا تجده يبادر فوراً بالتحريم
الصريح أو الضمنى تحت دعوى أن السياحة لا تنفك عن الخمر
والدعارة و.... و.... وكأن هذه الأشياء هى السياحة بعينها!!!
مع أن كثيراً من السياح لا يشربون الخمر وإذا شربوها ففى
أماكن خاصة بهم. وكثير منهم يأتى للتنزه ورؤية الآثار وثقافة
الشعوب والحضارات المختلفة، وكثير منهم يأتى بزوجه وليس
خليلته. ولم يطالبنا ديننا بالتقريب عن خصوصيات المسلمين
والتجسس عليهم فما بالك بغير المسلمين!!!
وهذه عينة من فتاوى الدعوى السلفية بالإسكندرية حول
السياحة وحكمها:

١- ياسر برهامى:

رداً على سؤال: ما حكم العمل فى تشييد وبناء القرى
السياحية؟
فكان جوابه: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ٢) والقرى السياحية معروف ما فيها من

الفساد. [المصدر موقع أنا السلفى].

أى: إن فضيلته يحرم مجرد العمل فى بناء القرى
السياحية!!!

وفى برنامج الحقيقة مع الأستاذ وائل الإبراشى يقول: " إن
السياحة الحلال هى التى بها فصل ما بين النساء " الأخوات "
والرجال..... وعلى السائحات ارتداء زى يحترم دين البلاد "
يقصد الإسلام "، ويستشهد بما فعلته ملكة إنجلترا عند زيارتها
لمسجد بدولة الإمارات فقد ارتدت حجاباً!!! وهذا قياس لا
يستقيم فلم يقل أحد أن السائحات يزرن المساجد بالمايوه!!!!
ومملكة بريطانيا لم ترتد الحجاب منذ دخولها الإمارات!!!

وعندما سأله المحاور: هل سيسمح للسائح بشرب الخمر؟!
رد أن السائح لم يأت ليشرب الخمر فإنه شرب خمرًا فى بلده
لحد ما شبع!!! وهذا ليس ردًا على السؤال بصراحة بل هروب
ومراوغة.

ثم أردف قائلاً: " إنه سيمنع غير المسلمات من ارتداء ما
يثير الفتنة!!! " بدون أن يحدد كيف سيفنذ ذلك!؟

٢- موقع صوت السلف:

أ- جاء بالموقع بتاريخ ١٦-١٢-٢٠٠٧م السؤال التالى:
الشيخ الفاضل والأب الحنون السلام عليكم ورحمة الله

وبركاته:

جزاكم الله خيراً ونفع بكم، ويعلم الله أنا نحكم في الله.
أنا أبلغ من العمر الأربعين، ومتزوج ولى ثلاثة أبناء،
وخريج القسم الألماني بكلية الألسن، ومنذ أن تخرجت عملت
في المجال السياحي، وأنا الآن مدير لإحدى أكبر الشركات
السياحية في الغردقة بالبحر الأحمر..... سيدي الشيخ مجال
العمل لدينا لا يخفى على لبيب مثلكم وهو استقبال وتوديع
الأفواج السياحية، وعمل البرامج السياحية المختلفة لهم كزيارة
المعابد في الأقصر والمتاحف في القاهرة، وكذلك الرحلات
البحرية في الغردقة، ومعظم الدخل من ريع هذه الرحلات.
فما مشروعية هذا الكسب؟ وخاصة أن صدري يتردد فيه
منذ فترة قضية الولاء والبراء، وقضية التعاون على البر
والنقوى والنهي عن الإثم والعدوان، وكذلك قضية تعامل
الشركة مع البنوك المختلفة في مصر، فهل أستمّر في هذا
العمل مع شروط ومحاذير معينة ألّتم بها؟ أم إنه كسب غير
مشروع وعلى أن أبحث لي عن كسب أطيب؟ وإن كان كذلك
فهل أتركه فوراً أم أنتظر حتى أبحث عن كسب أطيب؟ مع
الوضع في الاعتبار أنني أستطيع أن أوفر لأهلي قوت عام كامل
كما كان يفعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - والحمد لله،

وماذا أفعل بالأموال التي ادخرتها من هذا العمل؟..... والسلام عليكم رحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَالْعَصْرُ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾ (العصر: ١ - ٣).
والحمد لله رب العالمين.

الجواب:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد، هذا كسب لا يجوز؛ لأنه تعاون على الإثم والعدوان، وعليك أن تبحث عن كسب أطيب؛ لأن إمكانية الدعوة إلى الله عز وجل فيما تقوم به إن لم تكن مستحيلة فهي صعبة للغاية، مثل أنك تدعوهم إلى الإسلام، وتبين لهم أن زيارة هذه المعابد لا بد أن يكون مع البكاء وهو أمر لا يكاد يُتصور أن يقع، فزيارة معابد الكفار وقبورهم إنما يكون مع بيان مآل هؤلاء الكفار وهلاكهم في النار والعياذ بالله؛ لأنهم أشركوا بالله عز وجل. فإن كنت تفعل ذلك فيها ونعمت، ولكن أظن أن من يأتون إنما يفعلون ذلك ليروا عظمة الفراعنة وإتقان صناعة التماثيل المحرمة وغير ذلك، وأما الرحلات البحرية ففيها الاختلاط والفواحش والمنكرات والعري، فهل تستطيع أن تأمر وتنهى؟

أما التعامل مع البنوك فأنت لا تملك من هذا شيئاً، فأصحك أن تبحث عن كسب طيب، وأن تتركه فوراً طالما قد أغناك الله سبحانه وتعالى، ليس بقوت العام ولكن بقوت يوم واستعن بالله عز وجل، وأما ما ادخرته من هذه الأموال فانتفع به مع الاستغفار والله أعلى وأعلم؛ لأن عملك كان من باب التعاون على الإثم والعدوان وليس أنه محرم لذاته.

ب- وجاء على نفس الموقع بتاريخ ٣-٤-٢٠٠٧م السؤال التالي:

ما حكم زيارة الأهرامات والمتاحف الفرعونية وغيرها؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد، المشهور أن هذه الأهرامات هي قبور الفراعنة المشركين عباد الأوثان، وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: (لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوها).

فنقول: من أراد أن يذهب إلى زيارة الأهرامات فليدخل باكياً، فإن لم يكن باكياً فلا يدخل عليهم، فمن يدخل للاتعاض والاعتبار فنعم، ولكن عامة من يدخلها إنما يذهب لمجرد النظر، وتعظيم هذه الآثار، والافتخار بأن الفراعنة قد صنعوها

ونحو ذلك، وليس ممن يتعظ، والله أعلى وأعلم. فنقول: من أراد الزيارة على سبيل الاتعاض فيجوز ذلك، ولكن يدخل باكيًا كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وبعد هذه الفتاوى السلفية التي تحرم السياحة والعمل بها ما هو موقف أكثر من ثلاثة ملايين مواطن مصرى يعملون بهذا القطاع الحيوى؟!!

وما هو رأى خبراء السياحة؟

وما تأثير ذلك على الاقتصاد المصرى؟!!

وقبل ذلك وبعد ما موقف علماء الأزهر هذا ما نود أن

نعرفه؟!!

والله المستعان.

الفن حرام

تعتبر السينما من أعظم الفنون التي ابتكرها الإنسان، ومنذ نشأتها وتطورها وأصبح لها دور كبير لا ينكره إلا مكابر أو جاهل سواء في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والحضاري، حيث إن الصورة قادرة على الإقناع وتوصيل الرسالة لجميع المستويات الثقافية. وهي قادرة أيضاً على إبراز عيوب المجتمع وهي مرآة تعكس حضارات الشعوب مما يساعد ويدعم التواصل والتقارب بين الشعوب. فمثلاً فيلم الرسالة لمصطفى العقاد خدم الإسلام وعرف الغرب به أفضل من آلاف الدعاة الذين نفروا الدنيا من الإسلام العظيم بسبب تشددهم وجهلهم وإرهابهم، والغريب أن هذا الفيلم صودر باسم الإسلام وقتل صاحبه هو وابنته جزاء خدمته الإسلام بهذا العمل الرائع، وبدلاً من أن نتعلم من أخطائنا مازال السلفيون المصريون يقفون في نفس مربع تحريم وتجريم ومطاردة الفن، وهذه عينة من فتاوى الدعوة السلفية بالإسكندرية تبرز وتوضح موقفهم من الفن وماذا سيفعلون لو وصلوا لحكم مصر المحروسة !!!

١- محمد إسماعيل المقدم:

يقول: " لا يوجد - الآن - تمثيل أخلاقي أبداً بل الذي يبدأ بالأخلاقي ينتهي بما نعلم ! فهو نادر أو معدوم.

- يرى أن منكرات التمثيل: منافاته للمروءة والعقل السليم -
بدعة لم يعرفها السلف - تشبه بالكافرين - من اللهو الباطل -
دخول الكذب فيه للإضحاك - منافي لخلق الحياء - تضييع
للوقت - إهانة التعليم واحتقار العلماء.

- يتهم أم كلثوم بالفسق قائلاً: " المرأة الفاسقة التي ملأت
الدنيا فسقاً بغنائها وفسادها ترى الناس أفواجاً حول جنازتها،
ففي ثاني يوم من وفاة أم كلثوم كانت الجرائد حافلة بالتمجيد
وما يسمونه بالتأبين، وفيها الصور والأحداث، فقال بعض
مشايخنا: ينبغي الاحتفاظ بهذه الجريدة؛ لأنها وثيقة تاريخية
لإدانة هذه الأمة. " [شريط " منكرات التمثيل "].

٢- ياسر برهامي:

يقول: " التمثيل عندي لا يجوز؛ لأنه كذب، ولا أرى له
وجهاً حتى لو فيلم عمر المختار " [موقع صوت السلف].
وسئل أيضاً: ما هو موقفكم من تصريحات الأخ "نادر بكار"
من أنه لا يجد غضاضة في مشاهدة الأفلام، وأن سماع الأغاني
خلاف سائغ؟
فأجاب قائلاً:

" هذا الكلام خطأ من قائله أيًا من كان، وعليه أن يراجع
الحق في ذلك، فإن مسألة المعازف والأغاني كما يشاهده الناس

ليست من الخلاف السائغ.

ومسألة المعازف "الموسيقى" وإن كان فيها خلاف - قال
بالجواز ابن حزم الظاهري، وسبقه بعض علماء أهل المدينة -
إلا أنه خلاف ضعيف جداً.

وقد صرّح لي الأخ "نادر" أنه اختلط عليه أمر إثبات
الخلاف في مسألة المعازف بمسألة كون الخلاف سائغاً أم لا؟
أما مسألة أنه لا يجد غضاضة في مشاهدة الأفلام!
فالغضاضة كل الغضاضة في مشاهدة النساء المتبرجات اللاتي
لا يخلو فيلم ولا مسلسل منهن، وكذا في سماع الموسيقى
المصاحبة كما سبق بيان حكمها؛ إضافة إلى أن موضوعات
الأفلام إنما تدور حول الجنس والجريمة، وتمجيد الصراع حول
المال والسلطة، مع أن أصل مسألة التمثيل فيها خلاف بين أهل
العلم المعاصرين " لو خلت من كل ما ذكرنا "، وكيف تخلو من
كل ذلك!؟

وظني بالأخ "نادر" أن يكون رجّاعاً إلى الحق، قابلاً للنصح،
مستجيباً للبيان، ولا يعيبه أبداً أن يقر بخطأ ارتكبه أو سبقه
لسانه به أو بديهته في وسط إعلام يتصيد مثل هذه المواقف".
بتاريخ ٧-٢-٢٠١٢م.

تكفير التاريخ المصرى

التاريخ هو ذاكرة الشعوب، والإنسان " حيوان له تاريخ " كما قال الكاتب أحمد بهاء الدين فى كتابه الأشهر " أيام لها تاريخ ": وعندما تريد اغتيال زعيم ما أو شخص عادى ما عليك إلا الطعن فى تاريخه وتاريخ آباءه وأجداده، وهكذا الدول والشعوب ما هى إلا تاريخ وحضارة وعند ما تريد هدم دولة ما، ما عليك إلا الطعن فى تاريخها وحضارتها حتى تصبح بلا تاريخ وبلا زعماء وقادة وتكون المحصلة " صفر"..... وهذا ما فطن إليه أعداء هذه الأمة قديمًا وحديثًا، فأسهل طريق لهدمها هو الطعن فى تاريخها وحضارتها وتراثها قيل محاربتها بالمدافع والصواريخ، فتنشويه تاريخها يضعف مناعتها ويجعل شعوبها تخجل من الانتماء إليها والانتساب لها، بناء على أن تاريخها لا يشرف..... وهكذا لا تجد الشعوب ما تفخر به قديمًا وحديثًا، وتفقد الأمل والحافز للعمل فى الحاضر والمستقبل، فأمة بلا تاريخ أمة بلا حاضر أو مستقبل.

وهذا المخطط القذر هو ما حاولت وتحاول السلفية تنفيذه - حصريًا - على التاريخ المصرى قديمًا وحديثًا، وتنفيذًا لهذا المخطط الممنهج وجدنا تلال من الكتب والنشرات والشرائط والفيديوهات والبرامج والخطب التى تطعن بل تكفر التاريخ

المصرى سواء الفرعونى - اليونانى - الرومانى - القبطى -
الإسلامى - الحديث.

وهذه عينة من فتاوى السلفية فى تكفير التاريخ المصرى:

أولاً: الحضارة الفرعونية

١- محمد إسماعيل المقدم:

يرفض مجرد تدريس الحضارة الفرعونية ويعتبر هذا
مخالفاً للإسلام " [شريط المؤامرة على التعليم].

٢- سعيد عبد العظيم:

يقول: " لا نعتبر الفرعونية حضارة حتى وإن برعوا فى
البناء والتشييد وأقاموا المسلات والأهرامات فهذا التقدم
العمرائى قد قام على غير منهج العبودية بل على أساس عبودية
العباد للعباد، وادعاء أنّ الدماء الزرقاء تجري فى عروق
الفراعة، بالإضافة لنظام السخرة المعروف فى حمل الصخور
على الظهور من أسوان إلى القاهرة لبناء الأهرامات. وبالتالى
فلا يجوز إضفاء الهالات والبريق حول الفرعونية فقد ينبهر
بهذا الزيف والعفن أعشى البصيرة ومن لا حظ له من النظر...
وعلا الصراخ بعظمة قدماء المصريين وأنا أصحاب حضارة
عمرها سبعة آلاف سنة تضرب بجذورها فى عمق التاريخ!!
ولم يكن إختائون إلاّ واحداً من جملة الوثنيين الذين يعبدون

الكواكب والبقر من دون الله ودعوته في توحيد الآلهة في الإله
رع أو غيره ليس توحيداً بل هو نوع من الكفر والشرك؛ حتى
لا يُقال نحن أول من دعونا بدعوة التوحيد على يد إخناتون
على غرار القول بأن حنتشيسوت وأجدادنا هم أول من أنشأ
أسطول بحري... ولا مانع من الانتفاع بالآبار والأموال
والكنوز.. التي تركوها ففي الركاز الخمس، والركاز هو دفن
الجاهلية، أما الطلسمات والأصنام والمعاني الشركية فحكماها
الطمس، وما سوى ذلك كالأهرامات وإيوان كسرى في العراق
فحكمه الإهمال والترك بحيث لا نضفي حوله الهالة أو نصنع
منه حضارة. وقد مرَّ الصحابة على الأهرامات ولم يعيروها
اهتماماً أو التفاتاً، أما الانبهار بالفرعونية وطلسماتها وأصنامها
وحضارتها العفنة فلم يحدث إلا في السنوات الأخيرة، أي بعد
انقضاء عصر الصحابة بقرون " [المصدر: محاضرة "
الفرعونية " - المكتبة الشاملة].

٣- عبد المنعم الشحات:

" طالب بوضع شمع شفاف على تماثيل الفراعنة، وعندما
تعجب أ. وائل الإبراشي متسائلاً: هل يأتي السياح لرؤية تماثيل
شمع؟! رد عليه: إن هذا هو الحل، واقترح أن يحضر السياح
معهم الشمع " [مقطع يوتيوب].

وعندما سأل الإبراشى الشيخ ياسر برهامى عن هذا المقترح قال: " حل الشمع لا بأس به !!! [برنامج الحقيقة مع وائل الإبراشى - مقطع يوتيوب].

ثانياً: محمد على مؤسس مصر الحديثة

١- د. سيد بن حسين العفانى:

يقول: " لقد تعدد هذا الوالى الظالم تحطيم عقيدة الولاء والبراء وإزالتها من قلوب المسلمين ونفوسهم ولو بالقوة والنار، ليرضى أسياده الصليبيين وليخضع أمته وشعبه المسلم للمخططات الصليبية واليهودية " [انظر كتاب " أعلام وأقزام فى ميزان الإسلام " د. سيد بن حسين العفانى ج ١ ص ١٢].

"... اعتاد أن يكون أغلب المحيطين به من النصارى واليهود خصوصاً نصارى الأرمن من أعداء الملة الذين هم خاصته وجلساؤه وأهل مشورته وشركاؤه فى اختلاس أموال الدولة ونهب خيراتها، ويتحسر الكاتب على حال الكفار - يقصد المسيحيين - والمكانة التى تبوؤها فى عهد محمد على وأنهم صاروا أعيان الناس ويتقلدون المناصب الرفيعة ويركبون البغال والخيول وأمامهم وخلفهم العبيد والخدم وبأيديهم العصى يطردون الناس ويفرجون لهم الطرق قائلاً: " هذا بدلاً من تضيقها عليهم كما جاء فى الحديث الذى رواه الترمذى عن أبى

هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا تبدعوا لليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتم أحدهم فى الطريق فاضطروهم إلى أضيقة".... وهو حديث صحيح كما قال الشيخ الألبانى " المصدر السابق هامش ص ١٤ .

" الجيش الذى صنعته له فرنسا وقام بتدريبه سليمان باشا الفرنساوى قد استخدمه محمد علىّ لا فى محاولة الاستقلال عن الدولة العثمانية فحسب بل فى محاربة الدولة نفسها " ص ٢١ .

" الجرم العظيم الذى تولى كبره محمد علىّ باشا هو قيامه بضرب الاتجاه الإسلامى السلفى فى الجزيرة العربية، تظاهر بطاعة السلطان العثمانى الذى فقد السيطرة على بلاد الحرمين الشريفين واتخذ من ذلك ستاراً لتنفيذ مخططات بريطانيا وفرنسا اللتين رأتا الوجود السعودى يشكل خطراً على مصالحها خصوصاً فى الخليج العربى والبحر الأحمر " [المرجع السابق ص ٢٣].

٢- أبو عبد الله الذهبى:

يقول: " محمد علىّ باشا.. ذلك الرجل المفتون بالغرب، والمتيم بمتابعة الأوربيين، والسير على خطاهم.. والذي ما فتئ خلال فترة حكمه الطويلة التى بلغت خمسة وأربعين عاماً تقريباً يتولى الكفار ويصانعهم، ويعلى من شأنهم، ويقوم باتباعهم

والإقتباس من نظمهم و قوانينهم، والسير في ركبهم، مع شدة بطشه وتكيله بالمسلمين، واستهانتهم بهم... كان يتعمد تحطيم عقيدة الولاء والبراء وإزالتها من قلوب المسلمين ونفوسهم ولو بالقوة والنار، ليرضي أسياده الصليبيين، وليخضع أمته وشعبه المسلم للمخططات الصليبية واليهودية.. " [انظر شخصيات تحت المجهر ص ١٤].

ثالثاً: أحمد عرابي زعيم الثورة العرابية

١- د. محمد محمد حسين " أحد آباء المدرسة السلفية بالإسكندرية ":

يقول: " إن عرابي كان خائناً، وكان يمثل الجناح الحربي في مدرسة الأفغانى بينما كان محمد عبده يمثل الجناح الفكرى " وذلك ناقلاً ومقرراً لشيخ يدعى " محمد الجنيهي فى كتابه " بلايا بوذا " [انظر كتاب " الإسلام والحضارة الغربية " ص ٩٤].

٢- د. سيد بن حسين العفانى:

يقول: " الحقيقة التى يؤسف لها أن القائد أحمد عرابي، الذى قاد الثورة الشعبية ضد الإنجليز والخدويى توفيق عام ١٨٨٢م، كان فى الواقع بعيداً عن عقيدة أهل السنة والجماعة، جاهلاً لكثير من قضاياها المهمة التى على رأسها عقيدة الولاء والبراء التى أجزم أنه لم يع معناها أبداً " [انظر كتاب " أعلام وأقزام

فى ميزان الإسلام " ص ٧٥].

ثم يقول: " كان لجمعية مصر الفتاة - التى كان أغلب أعضائها من شباب اليهود على حد قوله - دور خطير فى إدارة ثورة عرابى، وهذا ما يجعلنا نشك فى إخلاص أحمد عرابى فى ثورته، خاصة وأنه ثبت أنه ماسونى " [المصدر السابق ص ٧٧].

رابعًا: سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩ م

١- د. سيد بن حسين العفانى:

يقول: " سعد زغلول، زعيم مصر المقامر، وكم ذا بمصر من المبكيات.... ظل الناس وقتاً طويلاً يظنون أن سعد زغلول زعيم وطنى وذلك تحت تأثير التهريج السياسى والأوهام التى صنعتها الصحف الحزبية وأيدها تجار الوطنية منذ عام ١٩٢٠م حتى اليوم.... سعد زغلول هو الثمرة الأولى لحزب الأمة الذى صنعه اللورد كرومر عام ١٩٠٨م ليحارب به الحركة الوطنية.... عندما عين وزيراً للعدل سن قانوناً بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات، وفى عهده حوكم محمد فريد وحوكم عبد العزيز جاويش، وأغلقت صحف الحزب الوطنى..... سعد زغلول هو صاحب المطالبة بمد عقد امتياز شركة قناة السويس ٤٠ عاماً بعد موعدها، أى

من ١٩٦٨م إلى ٢٠٠٨م.... سعد زغلول تتكرر للدين ودافع عن القوانين الأوربية..... سعد زغلول دافع عن التعليم باللغة الإنجليزية وجعلها اللغة الأساسية على أن تصبح اللغة العربية لغة ثانوية... ليس هو القائد الحقيقي لثورة ١٩١٩م؛ لأنها قامت بعد سفره وقد دهش لها حين علم بها..... سعد زغلول كان قطبًا من أقطاب الماسونية " انظر زهر البساتين من مواقف العلماء والربانيين ج ٦ من ٣١ - ٤٣] .

ويقول أيضًا: " كان لسعد موقفه من المرأة في المظاهرات حيث انتزع النقاب من وجه " هدى شعراوي " علامة على الدخول في عصر السفور.....وهو مؤسس وزعيم حركة " تحرير المرأة المشئومة " [انظر " أعلام وأقزام فى ميزان الإسلام " ص ١٠٣ - ١٠٤] .

٢- ياسر برهامى:

يقول: "من تسبب فى علمنة الدولة هو حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول، وقياداته المتعاقبة. وأن أول من نزعت النقاب عن وجوه المصريات هي (صفيه زغلول) زوجة زعيم الوفد فى ميدان الاسماعيليه - التحرير حاليًا - تشبهاً بالغرب، وأنه بعد ١٥ عامًا من ذلك ارتدت المصريات الملابس الخليعة، واختفى الحجاب من الجامعات حتى عام ١٩٧٠". [الشروق ١٠-٩-

[٢٠١١م].

خامساً: جمال عبد الناصر

١- أحمد السيسی:

يقول: " عبد الناصر ذهب إلى مزبلة التاريخ، عبد الناصر لمن لا يعرفه كان ضابطاً صغيراً مغموراً في الجيش، اقرأ قصته الطويلة في كتاب " لعبة الأمم " لضابط المخابرات الأمريكي مايلز كوبلاند..... ماذا قدم عبد الناصر لمصر؟! عند ما انقضت على الثورة التي صنعها الإخوان، الإخوان المسلمون هم الذين خططوا لثورة ٥٢، الإخوان المسلمون هم الذين أسسوا ما يسمى بتنظيم الضباط الأحرار، عبد الناصر تظاهر أنه عضو في الإخوان وأخذ معلومات هذا التنظيم " الضباط الأحرار " وأصبح واحداً قيادياً فيه ثم انقلب بعد ذلك على الإخوان وعلى الإسلام وعلى كل ما يمت إلى الدين بصلة، عبد الناصر تسلم دولة لا تقل رقياً وحرية وإبداعاً عن إنجلترا وفرنسا، مصر في عهدها الملكي " مصر الدستورية " كانت فيها انتخابات وبرلمان وحرية على أعلى مستوى، تجارة وزراعة على أعلى مستوى، كانت مصر دائنة لبريطانيا بـ ٥٠٠ مليون جنيهاً ذهبياً، ما يسمى اشتراكية وقومية وأمة واحدة من المحيط إلى الخليج كلام فارغ وكلام أغاني، هذا كلام أغاني،

دخل على الناس البسطاء، عبد الناصر شوّه جميع مفاصل الدولة... كان الناس يمشون حفاة القدمين في عهد عبد الناصر، (الصنديل البلاستيك) كان يأتي من لبنان مستورد للذين يسافرون إلى الخارج، وتأمل إلى الناس وهي تنتظر بانبهار إلى هذا الذي يلبس الصنديل من البلاستيك.... كنت تذهب إلى شركة إيديال إن أردت ثلاجة تأتي بعد ثلاث سنوات بعد أربع سنوات تأتيك الثلاجة بالحجز، كان الناس يقفون بالطوابير بالساعات على ما يسمى بالمجمعات الاستهلاكية لزجاجة زيت أو لسماك الشاخورة... حتى استوردوا في يوم من الأيام طعام الكلاب وأطعموه للناس المساكين على أنه بلوبيف.... كانوا يضحكون على الناس..... التعليم تم تدميره، الصناعة تم تدميرها..... السد العالي خرب الزراعة في مصر، مشروع السد العالي معروف منذ الدولة العباسية ولم يفعلوه؛ لأنه كان سيؤدي إلى بوار الأرض..... هذا هو مشروع السد العالي العظيم الذي يتحدثون عنه، وقس على ذلك الحياة السياسية، إلغاء الأحزاب، إلغاء الانتخابات، أصبح الناس يتجسس بعضهم على بعض..... السجون امتلأت على بكرة أبيها..... جمال عبد الناصر عندما ذهب إلى الحج حتى يتم تصويره وكان معه وفد ومن ضمن هذا الوفد الصحفي

أنيس منصور، أنا قرأت هذا الكتاب لأنيس منصور اسمه " عبد
الناصر المفترى علينا والمفترى عليه " أنيس منصور يقول: "
وبينما نحن نطوف حول الكعبة فهمس في أذني - عبد الناصر
لأنيس منصور أمام بيت الله وهما يلبسان لبس الإحرام - " إيه
لعب العيال ده يا أنيس "..... الناصرية كلام فارغ هل
تظن يا أستاذ حمدين " يقصد حمدين صباحي " أنك ستأتى
بالناصرية ونحن نقول لك تفضل، نحن سنحاربك أكثر مما
حاربنا حسنى - يقصد محمد حسنى مبارك - وغير
حسنى..... الناصرية أية ناصرية؟! هذا بلاء رفعه الله
سبحانه عن الأمة، هل تريد أن تعيد لنا الوباء تارة أخرى، هل
تريد أن تعيد الشاخورة والطواير وأكل الكلاب؟! هل تعيدنا
مرة أخرى إلى القومية والعروبة وغير القومية؟! من دعاة
القومية فى هذات العصر؟! كلهم كانوا من النصارى... ()
جورج حبش، قسطنطين زريق، ميشيل عفلق، أنطون سعادة "
هؤلاء الأربعة المحقرون هم الذين أسسوا للأمة ما يسمى
بالقومية العربية فى مواجهة الجامعة الإسلامية، فى مواجهة
الإسلام..... نحن الآن فى عصر العولمة.... عبد الناصر
الآن فى المزبلة " [مقطع يوتيوب - جزء من خطبة جمعة].

٢- محمد إسماعيل المقدم:

يعتبر ثورة يوليو " انقلابًا " ويدعو على الرئيس جمال عبد الناصر بـ " خيِّبه الله " [انظر شريط بدعة تقسيم الدين إلى قشر ولباب].

ويصف جمال عبد الناصر بـ "جنكيز خان، ويصف الميثاق بالياسق، وأن عبد الناصر كتبه ليصد الناس عن القرآن، وأنه طاغوت " [انظر كتاب عودة الحجاب ص ١٥٣].

٣- ياسر برهامي:

يقول: " نحن لا يمكن أن نسعد أن يعاد لنا مثال حكم هذا الرجل الظالم " يقصد جمال عبد الناصر " الذى لا بد من ذكره بالظلم للتحذير منه..... وهذا الذى يحدث حتى يومنا هذا هو مسئول عنه؛ لأنه هو وجماعة جنوده وأعوانه ممن أسسوا لعبادة الفرد، كلام عبد الناصر التلاميذ زمان كانوا يحفظوه زى القرآن، وكله كلام فارغ لا حقيقة له، الرجل سمح بانتهاك الحرمات إن لم يكن أمر، فهو مسئول عن ذلك، هو الذى يتحمل الذى يحدث فى بلادنا دلوقتى؛ لأن الذى حدث للإخوان فى سجون عبد الناصر هو الذى أنشأ فكر التكفير وسائر الأفكار العنيفة الأخرى، فهو سوف يسأل عن ذلك عند الله سبحانه وتعالى، هو السبب فى تدمير الشخصية المصرية وتحويلها إلى الخوف الدائم والعدوان الدائم على الحقوق وعلى أعراض الناس

وعلى دمائهم وعلى ثوابت الإسلام، فى زمنه الشيوعية كانت هى التى تطل برأسها، مكن جماعات من الشيوعيين والملحدين من الإعلام والتعليم ونشروا أنواع الفساد، ومحدث مننا يجب عودة نظام عبد الناصر ولا نتوق لمثل ذلك ولا نرضى به " [موقع أنا السلفى - يوتيوب].

سادساً: محمد أنور السادات

محمد إسماعيل المقدم:

يصف الرئيس أنور السادات بأنه صديق إسرائيل وخادم أمريكا وحليف الشيطان.... وأنه فرعون حقير يرقد الآن فى مزبلة التاريخ وحسابه على الله " [كتاب عودة الحجاب " ص ١٥٩].

وبعد هذه الجولة.....

الواضح أن التاريخ المصرى " فى جميع مراحل " فى العقل السلفى ما هو إلا ضلال وكفر، وما على المصريين إلا التبرؤ من هذا التاريخ المليء بالضلال والكفر والانتماء فقط للفكر السلفى، وما على المصريين إلا التفكير فى كيفية هدم الآثار " الأصنام " الباقية والشاهدة على هذا التاريخ، سواء فرعونية " حرق المتحف المصرى نموذجاً "، أو إسلامية " تفجير المتحف الإسلامى نموذجاً "، ناهيك عن الآثار القبطية واليونانية

والرومانية والدولة الحديثة.
ولكن هذا لن يحدث مهما حاول المرجفون الخونة، ومهما
بقيت لنا قلوب تتبض.
ولك الله يا مصر

هدم الآثار الفرعونية

إذا كان من حق الشعوب الاعتزاز والفخر بتاريخها وبحضارتها، فالشعب المصرى أولى الشعوب بذلك حيث إن الحضارة المصرية القديمة بهرت العالم شرقاً وغرباً فهى حضارة التوحيد حيث جاء بكتاب الموتى: " قال الله خلقت كل شيء وحدى وليس بجوارى أحد "، والمسلمات الفرعونية ما هى إلا إشارة لتوحيد الخالق حيث تشير للسماء. وإذا كان الله سبحانه وتعالى ذم فرعون موسى وحاشيته لكفرهم وطغيانهم فهذا لا ينسحب على جميع الشعب المصرى. فهل وجود أبو جهل عند العرب يطعن فى العرب أجمعين؟! بالطبع لا ولماذا لا تذكر آسية امرأة فرعون والتي مدحها القرآن وقال عنها النبى ﷺ إنها من النساء الأربعة الكوامل فى العالمين " مريم - خديجة - فاطمة - آسية ".

وعندنا كذلك مؤمن آل فرعون فى سورة غافر. وكذلك سحرة فرعون الذين آمنوا برب موسى عند ما تبين لهم الحق ولم ترهبهم قوة فرعون وجنوده ونالوا الشهادة لجهرم بالحق، وسميت أماكن مهمة بأسمائهم تخليداً لهم مثل " أسبوط - إسنا - أرمنت " أى: إن قدماء المصريين ليسوا كلهم فرعون وهامان وحاشيتهما، والدليل على ذلك أن الله سبحانه

وتعالى لم يعاقب المصريين جميعًا مثلما عاقب قوم عاد وثمود بل عاقب المذنب فقط " فرعون وحاشيته " .

إن الإنسان ليعجب أشد العجب من تصميم البعض - وهم للأسف مصريون - فى الطعن فى الحضارة الفرعونية والتبرؤ منها وكأنها رجز من عمل الشيطان، وأتساءل: هل على المصريين وحدهم التبرؤ من تاريخهم وحضارتهم التى بهرت العالم؟! ولمصلحة من يحدث ذلك!؟

وبعد فهذه بعض وثائق السلفية التى تطعن وتكفر وتدعو لطمس الحضارة المصرية القديمة وتدعو المصريين للتبرؤ منها:

١- عبد المنعم الشحات:

يقول: " إن الحضارة الفرعونية حضارة عفنة وعار، وأقترح أن يتم تغطية وجوه التماثيل بالشمع " وذلك طبعًا بدلاً من هدمها الآن أو لحين هدمها عند التمكين والقدرة!!!! [برنامج الحقيقة لوائل الإبراشى - يوتيوب].

٢- ياسر برهامى:

- يقول: " اقتراح المهندس عبد المنعم الشحات بتغطية وجوه التماثيل بالشمع: اقتراح لا بأس به... وأنا مع حرمة التماثيل وليس علة التحريم العبادة فقط بل يوجد أسباب أخرى

مثل مضاهاة خلق الله.

- فالبشر عاشوا قبل الحملة الفرنسية بدون تماثيل !! فمعظم التماثيل دى طلعتها الحملة الفرنسية، هل الناس ما عاشوش قبل كده ؟!

- فالآثار قبل الحملة الفرنسية كانت مدفونة والحملة الفرنسية هى التى عملت هذا التنقيب بهذا الحجم. وعندما سأله المحاور - وائل الإبراشى - لكن عمرو بن العاص لم يهدم أبا الهول... قال له: إن الآثار كانت مدفونة ! فسأله المحاور: هل لو رآها عمرو بن العاص كان هدمها ؟! فرد متهرباً: معرفش كان هيعمل إيه ؟! وتهرب بأن الموضوع يحتاج لاجتهاد جماعى " [برنامج الحقيقة لوائل الإبراشى - يوتيوب].

٣- سعيد عبد العظيم:

يقول: " نحن لا نعتبر ما أقامه الفراعنة، والبابليون، والآشوريون، وما يقيمه الغرب الآن حضارة، وإن أطلق وصف الحضارة على ما صنعوه فلا بد من تقييده بأنها حضارات عفنة مادية " [محاضرة: " الحضارة الإسلامية... عوامل قوتها وأسباب ضعفها " موقع صوت السلف].

٤- محمد إسماعيل المقدم:

- ينتقد تدريس التاريخ والحضارة الفرعونية، ويعتبر أن

هذا يخالف الإسلام. [شريط المؤامرة على التعليم].

٥- فتاوى موقع صوت السلف:

- ما حكم زيارة الأهرامات والمتاحف الفرعونية وغيرها؟

الجواب:

" المشهور أن هذه الأهرامات هي قبور الفراعنة المشركين عباد الأوثان، وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوها).

ف نقول: من أراد أن يذهب إلى زيارة الأهرامات فليدخل باكيًا، فإن لم يكن باكيًا فلا يدخل عليهم، فمن يدخل للاتعاض والاعتبار فنعم، ولكن عامة من يدخلها إنما يذهب لمجرد النظر، وتعظيم هذه الآثار، والافتخار بأن الفراعنة قد صنعوها ونحو ذلك، وليس ممن يتعظ، والله أعلى وأعلم. فنقول: من أراد الزيارة على سبيل الاتعاض فيجوز ذلك، ولكن يدخل باكيًا كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - . [تاريخ ٣-٤-٢٠٠٧م].

- و في سؤال لمدير إحدى الشركات السياحية في الغردقة بالبحر الأحمر يتلخص عمله في استقبال وتوديع الأفواج السياحية وعمل البرامج السياحية المختلفة لهم كزيارة المعابد

في الأقصر والمتاحف في القاهرة، وكذلك الرحلات البحرية في
الغردقة. فهل يستمر في هذا العمل مع شروط ومحاذير معينة
يلتزم بها؟ أم إنه كسب غير مشروع وعليه أن يبحث عن كسب
أطيب؟ وإن كان كذلك فهل يتركه فوراً أم ينتظر حتى يبحث
عن كسب أطيب؟
فكان الجواب:

" هذا كسب لا يجوز؛ لأنه تعاون على الإثم والعدوان،
وعليك أن تبحث عن كسب أطيب... فزيارة معابد الكفار
وقبورهم إنما يكون مع بيان مآل هؤلاء الكفار وهلاكهم في
النار والعياذ بالله؛ لأنهم أشركوا بالله عز وجل. فإن كنت تفعل
ذلك فيها ونعمت، ولكن أظن أن من يأتون إنما يفعلون ذلك
ليروا عظمة الفراعنة وإتقان صناعة التماثيل المحرمة وغير
ذلك. " [بتاريخ ١٦-١٢-٢٠٠٧م].

ما حكم التنقيب عن الآثار؟

الجواب: دخول مقابر ومساكن الكفار المعذبين لا يجوز إلا
مع البكاء، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: (لا تدخلوا
على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين
فلا تدخلوا عليهم) متفق عليه. [٢٥-١٢-٢٠٠٨م].

وبعد.....

لا أجد تعليقاً على هذه الفتاوى إلا كلمات المفكر المصرى
خالد محمد خالد: " إن الفكر الدينى يزداد جموداً ولا مبالاة،
ويقف أمام التفسيرات الخاطئة للدين موقف الأرنب مذهولاً أمام
الأفعى ".

فهل يقف مفكرو مصر وعلماؤها مذهولين أمام الأفعى؟! .
أم يحملون تبعاتهم ويدافعون عن حضارة أجدادهم ضد
الفكر الأسود؟! .
مصر تتاديكم.

التحية العسكرية حرام

تحية العلم المصرى والقيام للسلام الجمهورى:

١ - الألبانى " الأب الروحى للسلفية المعاصرة ":

سئل: ما حكم الوقوف أمام العلم؟ وما حكم الكف عن

الحركة والانتصاب للعلم عند النشيد الوطنى؟

فأجاب:

" هذه - لا شك - من التقاليد الأوربية الكافرة، وقد نهينا عن تقليدهم بمناهي عامة وخاصة، ولا يجوز لأي دولة مسلمة حقاً أن تتبنى شيئاً من تقاليد الكفار، لكن الأمر يعود إلى من كان له الخيرة في ألا يسمح بذلك، ولا شك أن الحاكم المسلم الذي ليس فوقه حاكم في الدنيا، هو الذي يستطيع أن يغير ويبدل هذه التقاليد والعادات الكافرة بتقاليد وعادات إسلامية، أما من كان موظفاً أو كان جندياً، ولا يستطيع إلا أن يتبع هذا النظام المنحرف عن الإسلام، فهذا يُظهرُ مراتبَ الناس، على حد قوله عليه السلام: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلمه، وذلك أضعف الإيمان) فنحن نعلم أن مثل هذه المشاكل يقع الشيء الكثير منها في بعض البلاد الإسلامية؛ لأنها أمور - كما قلنا - تقاليد أجنبية.

هذا الذي يكلف بأن يحيي العلم هذه التحية غير الإسلامية

بلا شك أنه يستطيع ألا يحيي، لكنه يعلم أن أمامه السجن والتعذيب، وربما أشياء أخرى لا نعرفها، فالمؤمن القوي الإيمان يصبر، ثم ما يكون بعد الصبر إلا النصر كما وعد الله عز وجل المؤمنين، ولا يسع آخرين - لا يصبرون هذا الصبر - إلا أن يحيوا العلم وقلوبهم منكرة لهذه التحية، وهكذا يجب أن نعلم أن هذا منكر، وأن الذي يضطر إلى القيام به على الأقل ينكره بقلبه؛ لأنه (ليس وراء ذلك ذرة من إيمان) كما هو معلوم في بعض روايات الحديث الصحيحة.

وسئل أيضًا: وهل مجرد الانتصاب أمام العلم يخل بالتوحيد؟! بالتوحيد!

فكان جوابه: " نعم يخل بالإسلام والشريعة والآداب الإسلامية ".

[المصدر: (الأجوبة الألبانية على الأسئلة الكويتية ١ - ٢)].

٢ - اللجنة العامة للإفتاء بالسعودية:

سئلت: " أفيدوني عن حكم من يعمل بالجيش المصرى وهذا مصدر رزقه، وتفرض عليه نظم الجيش وقوانينه أن يعظم بعضًا كما تفعله الأعاجم، وأن تلقى التحية بكيفية ليست بالتى أمرنا بها الله ورسوله، وأن تعظم علم الدولة ونحکم ونحتكم فيما بيننا بشريعة غير شريعة الله ورسوله - قوانين عسكرية "

فأجابت اللجنة - التي بها عضو مصرى " عبد الرزاق عفيفى " - : (لا يجوز تحية العلم، بل هي بدعة محدثة، ولا يجوز للمسلم أن يحيى الزعماء أو الرؤساء تحية الأعاجم..... ولا يجوز للمسلم القيام إعظاماً لأى علم وطنى أو سلام وطنى بل هو من البدع المنكرة وهى منافية لكمال التوحيد الواجب وذريعة إلى الشرك " .

فتوى ١ / ٢٣٥ ، ١ / ٢٣٦

توقيع: عبد العزيز بن باز، عبد الرزاق عفيفى، عبد الله غديان، عبد الله بن قعود.

تعليق لا بد منه:

أولاً: الواضح أن السؤال الموجه للجنة الإفتاء السعودية، سؤال سياسى هدفه الطعن فى الجيش المصرى ككل دوناً عن باقى الجيوش العربية، وكان يجب على اللجنة السعودية، توجيه السائل لدار الإفتاء المصرية أو للجنة الفتوى بالأزهر الشريف؛ لأن أهل مكة أدرى بشعابها.

فهل تقبل السعودية أن يوجه سؤال لدار الإفتاء المصرية بشأن لوائح وقواعد داخلية بالجيش السعودى الشقيق، وتجب عليه بأن هذا منافى للتوحيد وذريعة للشرك !؟

ثانياً: من قال أن القوانين فى الجيش المصرى تحتكم

لشريعة غير شريعة الله ورسوله؟! هذا تكفير للجيش المصري، كنا نتمنى ألا تشارك فيه لجنة الإفتاء السعودية.
ثالثاً: لو كانت المؤسسة الدينية فى مصر تعمل جيداً لكان لها رد قوى وواضح تجاه، هذه السقطة! ولكن لك الله يا مصر.
٣- سعيد عبد العظيم:

يقول: " إن الشرع لم يقر أية تحيات باليد أو الإشارة أو الوقوف لأى رمز... وهناك فتوى معروفة ومنتق عليها من الدعوة السلفية تفيد بأنه لا يجوز للمسلم القيام إعظاماً لأى علم وطنى أو سلام وطنى؛ لأن هذا من البدع المنكرة التى لم تكن فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فى عهد خلفائه الراشدين رضى الله عنهم، وهى منافية لكمال التوحيد الواجب وإخلاص التعظيم لله وحده وذريعة إلى الشرك، وهذه التحية بالوقوف أو إشارة اليد فيها تشبه بالكفار وتقليد لهم فى عاداتهم القبيحة، ومجارة لهم فى غلوهم فى رؤسائهم ومراسيمهم، والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مشابهتهم أو التشبه بهم، ويعتبر أن إقرار قانون يلزم بالوقوف للسلام الوطنى وتحية العلم وإنزال عقوبة لمن لم يلتزم بذلك ما هو إلا استهداف للإسلاميين والتضييق عليهم، لا سيما أن مثل هذه القوانين ليست من الشريعة الإسلامية فى شيء " [موقع إيلاف ٦-١٠-١٠]

٢٠١٣م].

٤- ياسر برهامي:

يقول: " أصبحت هذه المسألة مع وجود قانون يقضي بالسجن ٦ أشهر لمن لا يقف للسلام الجمهوري مسألة يكون الحاضر فيها مكرهاً معذوراً". [١٤-١٢-٢٠١٣م].

تعليق:

ولقد قام قادة الدعوة السلفية بالإسكندرية بتطبيق وتنفيذ هذه الفتاوى عملياً سواء بالجمعية التأسيسية لوضع دستور ٢٠١٢م حيث رفض ٧ من نواب حزب النور السلفي بالجمعية التأسيسية الوقوف احتراماً للسلام الوطني المصري أثناء عزفه قبيل بدء الاجتماع الثاني لأعضاء الجمعية، وكان من بينهم نائب رئيس مجلس إدارة الدعوة السلفية ياسر برهامي.

وتكرر ذلك أثناء زيارة وفد برلمانى برئاسة عصام العريان إلى أوغندا، حيث رفض أعضاء حزب النور الوقوف للسلام الوطنى الأوغندى.

وتكرر الأمر أيضاً فى نهاية الجلسة الختامية للجمعية التأسيسية ٢٠١٢م حيث رفض ممثلو حزب " النور" الوقوف خلال عزف موسيقى السلام الوطنى وعلى رأسهم ياسر برهامي ويونس مخيون.

والمفارقة العجيبة والغريبة !!!
أنهم رغم امتناعهم عن الوقوف احتراماً للسلام الجمهوري
المصري، وقف ممثلو حزب النور أثناء عزف السلام الوطني
الأمريكي في احتفالية بالسفارة الأمريكية، بمناسبة عيد
الاستقلال الأمريكي عام ٢٠١٢م.
عجباً !!!

الخاتمة

بعد هذه المقارنة بين ما ورد ببرنامج حزب النور، وفتاوى " الدعوة السلفية بالإسكندرية، صاحبة امتياز حزب النور " يتبين لنا الآتى:

- البرنامج لا يعبر عن الوجه الحقيقى لحزب النور، فهو مقدم فقط للحصول على الشرعية القانونية.
- الوجه الحقيقى لحزب النور تعبر عنه فتاوى الدعوة السلفية صاحبة امتياز الحزب وصاحبة السلطة العليا على الحزب.

- من خلال معرفة الوجه الحقيقى لحزب النور، يمكن معرفة ملاح دولة حزب النور المنشودة، فهى دولة أو إذا صح التعبير إمارة كالتالى:

- ١- إمارة ثيوقراطية يحكمها مجلس أمناء الدعوة السلفية
- ٢- إمارة فتوى وليست دولة قانون
- ٣- إمارة لا تعترف بمبدأ الدستور الذى يحدد شكل الدولة ونظامها، ويحدد الحقوق والحريات، وسلطات الدولة المختلفة وحدود كل منها.
- ٤- إمارة لا تعترف بالديمقراطية الملزمة للحاكم ولكن قد تعترف بالشورى الغير ملزمة للحاكم

٥- إمارة لا تعترف بحقوق الإنسان وتعتبر ذلك بدعاً وضلالات.

٦- إمارة لا تؤمن بالفصل بين السلطات، فالأمير أو الخليفة يجمع جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بين يديه، فهو الذى يعين الولاة ويسن القوانين ويعين ويعزل القضاة.

٧- إمارة لا تؤمن بتدوال السلطة وتعدد الأحزاب.

٨- إمارة ليس بها قضاء مستقل

٩- إمارة لا تحترم الأزهر الشريف، وستقوم فوراً بتغيير مناهجه وإلغاء تدريس الفلسفة والتصوف والعقيدة الأشعرية وكذلك إلغاء فقه المذاهب، ليحل محلها فكر ابن تيمية السلفى.

١٠- إمارة لا تعترف بالدولة القومية الحديثة ولا بالحدود بين الدول، وترى من واجبها عند القدرة والتمكين، الهجوم على أى دولة مسالمة وتخييرها بين: الدخول فى الإسلام، أو دفع الجزية إذا لم تكن وثنية، أو القتل.

١١- إمارة لا تعترف بحقوق المرأة، فالمرأة ليس لها إلا البيت، أما العمل والمشاركة فى الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية فالأصل المنع، وعليها ارتداء النقاب، وتتعلم مناهج تناسب طبيعتها ووظيفتها فى الحياة، كما ورد ببرنامج الحزب.

١٢- إمارة لا تعترف بوسائل الاقتصاد الحديث من " بنوك

وبورصة وضرائب، وجمارك وتأمينات وغير ذلك"، وتعتبر كل ذلك محرماً.

١٣- إمارة لا تعترف بمبدأ المواطنة للأخوة الأقباط وغيرهم، فممنوع عليهم بناء كنائس جديدة وتضرب عليهم الجزية ويمنعون من المشاركة في الدفاع عن بلادهم، ويمنع إلقاء السلام عليهم، وممنوع تهنئتهم بأعيادهم، أو حتى اتخاذهم أصدقاء.

١٤- إمارة ليس بها سياحة شاطئية أو أثرية، والمسموح به فقط سياحة المؤتمرات " على حد قول حازم أبو إسماعيل".

١٥- إمارة ممنوع فيها الغناء والموسيقى والتمثيل والتصوير و..... و.....

١٦- إمارة لا تعترف بتاريخ الدولة المصرية، أقدم دولة مركزية في التاريخ، وتعتبر جميع حقب التاريخ المصرى " فرعونى، فاطمى، مملوكى، عثمانى، أسرة محمد على، ثورة ١٩، ثورة ٢٣ يوليو، السادات، مبارك، السيسي " ضلال وكفر، يجب التبرؤ منها؛ لأنها مليئة بالعفن.

١٧- إمارة لا تعترف بالعلم المصرى ولا بالنشيد الوطنى ولا تعترف بالأعياد الوطنية والقومية؛ لأن ذلك بدعة ضلالة. هذه هى الدولة التى ينشدها حزب النور السلفى، بالوثائق

التي لا يستطيع إنكارها إلا مكابر !!!
- ونتمنى أن يخرج علينا قادة حزب النور ويعلنون
تراجعهم عن هذه الأفكار المميتة، والتي لا تمت بصلة لإسلام
القرآن والسنة كما يفهمه مجتهدو الأمة.

ويعلنون أخذهم بالتطور الذى حدث فى علم الاجتماع
السياسى، وبما أنتجه العقل الإنسانى الحر فى إقامة الدول،
وأخذهم باجتهدات الأعلام من مجتهدى المسلمين بدلاً من
تبديعهم وتضليلهم بل تكفيرهم.

عندئذ نحن مستعدون أن نبدأ معهم صفحة جديدة، ملؤها
التعاون معاً لبناء ووطننا الحبيب مصر، وإظهار الوجه المشرق
الإنسانى لإسلامنا العظيم.

أما أن نرى هذه الأفكار السامة المميتة تخترق الدولة
المصرية، تحت غطاء حزبي، فالسكوت عندئذ خيانة للدين قبل
الوطن !!!

- إن حزب النور بهذه الأفكار المميتة، لو كتب له التمكين
سيؤدى حتماً لا محالة لهدم الدولة المصرية !!!
فهل نقف متفرجين أم نقوم بواجبنا فى كشف المخطط
السلفى لاختطاف مصر ؟!
ودائماً تحيا مصر !!!

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٩	مدخل لا بد منه
١٧	تكفير الدستور
٢٨	تكفير الديمقراطية
٣٦	مواثيق حقوق الإنسان حرام
٤٥	تكفير القضاء
٥٤	تضليل الأزهر الشريف
٦٢	العلاقات الدولية
٦٩	المرأة
٧٦	البنوك والضرائب والبورصة حرام
٨٢	المواطنة حرام
٨٩	السياحة حرام
٩٥	الفن حرام
٩٨	تكفير التاريخ المصرى
١١٢	هدم الآثار الفرعونية
١١٨	التحية العسكرية حرام
١٢٤	الخاتمة
١٢٨	فهرس الكتاب